المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

ندوة: "المصدر المفتوح في عالم الإنترنت والأوراق الدبلوماسية الأميركية المسربة كمعطى"

٤-٥ -٦ آذار/مارس ٢٠١١

بيروت . لبنان (فندق البريستول)

الجلسة الأولى (اليوم الثاني): السبت ٥ آذار/مارس ٢٠١١

المحور الأول: المصدر المفتوح وظاهرة التسريب وتحديات الإعلام

ظاهرة التسريب وموقع الصحافة

. رئيسة الجلسة: الدكتورة مي عبد الله

لخصت الدكتورة مي عبد الله مناقشات اليوم الأول. وذكّرت بموضوع المصدر، ومناقشة المصدر المفتوح في عالم الإنترنت، والأوراق الدبلوماسية الأميركية السرية. وهو ما اعتبرته موضوعاً جديدا جداً على الساحة، أثار كثيرا من الإشكاليات، وحاز على اهتمام كبير ما يبشر بمواضيع الأبحاث التي سيتناولها الباحثون في ما بعد، واهتماماتهم التي ستنصبّ بشأن هذا الموضوع وتداعياته ونتائجه. ثم أعطت الكلام للدكتور عزمي بشارة، ليعرّف عن "المركز العربي لدراسة السياسات".

. الدكتور عزمي بشارة

بداية، نوّه بشارة بأن هذا المؤتمر هو المؤتمر الثالث للمركز، ولكنه الأول الذي يعقد في بيروت، مع النية لفتح مقر له في بيروت قريباً. ودعا الحضور للاطلاع على الأجندة البحثية وأهداف المركز عبر الموقع الخاص به www.dohainstitute.org، قبل أن يعرّفه بأنه مركز أبحاث للعلوم التطبيقية applied social sciences أو كما يدعونه في الغرب مؤسسة فكرية think tank، بل وأيضاً مركز بحث نظري، في القضايا النظرية أي applied social sciences. لذلك هو مركز للأبحاث ولدراسة السياسات policy studies وليس لدراسة السياسات فحسب. ودعا بشارة كل من لديه مشروع بحثي، ضمن الأجندة المقرّرة، أن يتقدّم به إلى المركز. وطلب الدكتور بشارة من كل من لديه مقالة، ويريد نشرها والحصول على تقييم القرّاء، أن ينشرها على موقع المركز، لأن النشر هناك نشر محكم readership. كما يؤمّن المركز الترجمة للمقالات من العربية إلى الإنكليزية والعكس أيضاً. لذلك، فإن الموقع ينشر باللغتين. والنشر محكم بالتأكيد؛ لأنه نشر أكاديمي، وأضاف بشارة بأنه سيكون للمركز دار نشر يتوقع أنها ستكون من أهم دور النشر الأكاديمية في الوطن العربي؛ بالتعاون مع إحدى أكبر دور النشر في المنطقة، وذلك من دون أي اعتبار للناحية التجارية. وأضاف إن هناك دور نشر لا تنشر كتاباً لأنه لا يبيع، في حين شدّد بشارة أن المركز سينشر الكتاب الذي لا يبيع طالما مستواه عالٍ ومهم أكاديمياً، أو يصلح للتدريس في الجامعات. وأشار الدكتور بشارة إلى برنامج موازٍ هو برنامج "محاضرين زائرين" يتيح للباحثين أن يأتوا لسنة أو ستة أو ثمانية شهور، إذا كان لديهم مشروع بحثي، ويتولى المركز الترتيبات كافة. وشدّد على أهمية التعاون البحثي بين المركز والباحثين؛ عارضًا كل مساعدة على الباحثين الذين يعانون من صعوبات في القيام بأبحاثهم ونشرها. كما وجه دعوته إلى منظمي الندوات وورش العمل المفيدة للأجندة العربية من المحيط إلى الخليج؛ وهو من صلب عمل المركز المعني بهذه الأجندة، وإلى دوام التواصل والتعاون.

. الدكتورة مي عبد الله

شكرت رئيسة الجلسة الدكتورة مي عبد الله رئيس المركز الدكتور عزمي بشارة على اهتمامه بالباحثين، ونوهت بأن هذا المؤتمر كان خطوة جريئة. واعتبرت أن المركز استبق الأحداث. ومن جهة أخرى، أعربت عن سعادة الباحثين، وهي واحدة منهم، بوجود مركز أبحاث وهو أهم من مركز المعلومات.

وشدّدت على الحاجة اليوم أكثر من أي وقت للأبحاث. ثم استعادت نقاشات جلسة اليوم السابق وبينت أن هناك مواضيع كثيرة للبحث عموماً، وللبحث العلمي خصوصاً، واعتبرت أنه لا بد من إعادة النظر في كل المنهجية المعتمدة. وعبّرت عبد الله عن عنصر المفاجأة لديها ولدى أساتذة علوم الإعلام والاتصال الحاضرين بجودة الخدمات التي يقدّمها المركز للباحث، فيحوّل الإعلام فجأة إلى علم، بكل معنى الكلمة، لذا يجب أن يمارس الإعلام كعلم وأن ينظر إليه كعلم أيضاً. فالعصر عصر علم، وكل شيء بات مبنياً على العلم والمعرفة، ووسائط المعرفة التي تطورت وتعددت كثيراً. وذكّرت عبدالله أن البحث اليوم في مجال الإعلام، أخذ حيّزاً كبيراً من الأهمية، إذ إن التطور السريع تسبب بانبثاق مواضيع بحثية جديدة مفاجئة، وتم الانتقال السريع من مفهوم الإعلام إلى تأثير التلفزيون إلى الإعلام الإلكتروني، قبل الانتقال إلى الشبكات، فالوسائل المتعددة وبعدها إلى المصادر المفتوحة. إلا أن البحث في مجال الإعلام ما زال نادراً جداً في العالم العربي، ولا يواكب التطور، لا بل إنه لم يلحق التطور ليواكبه، لأنه خلال عشرين عاماً، بات هناك ألف موضوع بحثي للبحث. وأشارت بالمقابل، إلى غياب الفرق البحثية ومراكز الأبحاث؛ ما تسبب بالتراجع في مجال البحث العلمي، ولا سيما في مجال علوم الإعلام والاتصال. وشدّدت على أن هذا العلم لم يأخذ موقعه بعد، ولا سيما أنه أمسى اليوم متداخلاً مع العلوم كلها. ولفتت عبد الله إلى رواج مفاجئ لظاهرة في مجال البحث هي تداخل العلوم، إذ لدى القيام ببحث في مجال الإعلام، يتبيّن أن كل المجالات الأخرى متداخلة فيه من خلال مواضيع أخرى متعلقة بالإعلام والاتصال. فالمصدر المفتوح يتقاطع مع الاختصاصات، ما يتطلّب جهداً بحثياً حقيقياً، ويحتاج إلى إعادة موضعة من قبل الباحث وإعادة مراجعة من قبل الباحثين، وإدراك دور الباحثين في العالم العربي. وركّزت على ضرورة إنشاء فرق بحثية، وإطلاق مراكز أبحاث ومجلات بحثية". وتساءلت عبد الله عن عدد المجلات البحثية المحكمة في لبنان. وأشارت إلى إنه تم الآن في مجال الإعلام إنشاء مجلة **الاقتصاد والتنمية**، ولكن لم يتم تحويلها إلى قاعدة للتعاون بين الباحثين، وتبادل الأفكار وتوحيد المصطلحات. وركّزت على أن الأهمية لا تقتصر على توحيد المصطلحات فحسب، بل تشمل الرؤية والمفهوم. لذا شدّدت على ضرورة مناقشة مفهوم المصطلح في المؤتمرات.

بعدها نوّهت عبد الله بأهمية جلسة اليوم السابق، للبناء عليها في مناقشة المواضيع البحثية الأساسية التي خرج بها المشاركون أمس. فتحدثت بداية عن مسألة الشفافية والديمقراطية لوثائق ويكيليكس. وفي هذا المجال، ذكرت عبد الله أن هناك أسئلة إشكالية لا بد من طرحها في هذا المؤتمر، وإن لم تتوقع إجابة فورية عليها. أما الأسئلة فتتضمّن مفهوم المصطلحات قيد التداول والطرح، كالديمقراطية وديمقراطية وكيليكس، والمجال العام، والدبلوماسية، والإعلام البديل، والسياسة، والقوى، أو الوسيلة الإعلامية والبيئة الإعلامية الدولة، والصحافة التقليدية وإعادة النظر في معنى الصحافة. وتساءلت إن كان الإنترنت وسيلة إعلامية أم بيئة إعلامية؟

بعدها انتقلت لتتساءل عن الإعلام التقليدي، والصحافة الاستقصائية، والعلاقة بين الصحافة الاستقصائية والإعلام الجديد، أو ما يسمى بالإعلام الجديد، أو الإعلام البديل. أما السؤال الإشكالي الثالث فتناول إمكان نهاية الهيمنة الأميركية التكنولوجية اليوم، والدور الإسرائيلي في كل هذه المتغيرات، إضافة إلى الدور الإيراني؟ وطرحت مجموعة من الأسئلة تبقى دون إجابة في المدى المنظور وشملت الأسرار الجديدة التي كشفتها ويكيليكس وسبب الضجة التي أثارتها، وإن كان الويكيليكس إعلاماً أم مجرد معلومات غيّرت الواقع وتجمع الناس حولها، وإن كان في الإمكان اعتبار هذه المعلومات المسربة وثائق أم رسائل سياسية، إن كان الإنترنت وسيلة أم بيئة.

وحدّدت مي العبد الله الموضوع الرئيسي المتعلق بدور الصحافة في المصدر المفتوح، وموقفها ونظرتها وتعاملها مع المصدر المفتوح. أما بالنسبة لأهمية الوثائق المسربة، فتساءلت الدكتورة عبد الله إن كان ظهورها أتى متزامناً مع الأحداث والوقائع الأخيرة المتسارعة خصوصاً، إذ لا تكمن أهميتها في عدد الوثائق، وإنما في تأثيرها في صوغ سيناريوهات جيو–استراتيجية مستقبلية.

واختتمت عبد الله باعتبارها هذه الوثائق شكلاً من أشكال تداعيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الرأي العام، ما ينذر بتحولات عميقة في صناعة الرأي العام في جميع المجالات السياسية والثقافية والتربوية والاقتصادية، حتى إنها انعكست على العلاقات بين الدول والدبلوماسيين.

ملخص ورقة الدكتورة منى فياض

بعدها تحدثت الدكتورة منى فيّاض، أستاذة علم النفس في الجامعة اللبنانية، لتتناول في ورقتها عدة عناوين شملت "**الوثائق المسرّبة ويكيليكس، واختلاط الشفافية بالديمقراطية وتأثير الصحافة**". وبدأتها بتفنيد كل عنوان على حدة. فرأت أن موقع ويكيليكس تحول فجأة من موقع يحيط به بعض المعجبين، (وكان أطلق عام

٢٠٠٦)، إلى ظاهرة شغلت العالم خلال أشهر معدودة فحسب، فاستحال إلى حديث جميع الأوساط الإعلامية سنة ٢٠١٠. في حين أن شخصية جوليان أسانج، مثار الكثير من الجدل، وهناك أشخاص متحمسون لنشر الوثائق، مقابل معارضين لذلك. وأشارت فياض إلى أن المؤيدين للموقع يعتقدون أن ما ينشره يحرّر الإنسان تجاه السلطات، ويجعله يقاوم تلاعب الحكومات، لا بل هم يعتبرون أن نشر كل ما يساهم في تحقيق شفافية آليات الحكم في المجتمعات وفي وسائل الإعلام والاتصال، لهو أمر جيد. ووجدت فياض أنه لهذا السبب أتيح للمواطن العادي المتابعة أو المراقبة. وأضافت: إن موقع ويكيليكس أثار الكثير من الضجة مؤخراً، لأنه اهتم بكيفية ممارسة العمل الدبلوماسي. وشددت على أن طريقة نشر الوثائق تبقى موضع تساءل. وعدّدت مجموعة مقولات في هذا الصدد، منها من اعتبر أن الشفافية مسؤولية، أي لا بد من معرفة مضمون المعلومات قبل نشرها. ولفتت إلى أن كشف الوثائق بهذه الكمية الكبيرة قد يحمل معه إمكان التلاعب بالمضمون من قبل البعض، وأشارت إلى أن عدداً من تلك الوثائق قد يكون مشفراً. فهناك مئات الآلاف من الوثائق التي لا يستطيع قراءتها إلاّ السلطات، أي من يملكون المال أو السلطة، ليوظفوا عدداً من الأشخاص لفك الرموز ومن ثم تصنيفها وتبسيطها. واعتبرت فياض أن المواطن العادي لا يملك الأداة التي تتيح له الاطلاع على الوثائق، لأنه سيكون هناك دائماً مرشح أو فلتر filter تمر المعلومة من خلاله قبل أن تصل إليه. وذكرت وجهة نظر تتبناها أغلبية فرنسية ومفادها أن الشفافية الكاملة والمطلقة قد تؤدي إلى إلى تعتيم شامل. يعني أنّ الدفق الهائل من المعلومات هو مماثل للنقص فيها، إذ ليس المهم أن يتوافر كمّ من المعلومات، بل المهم امتلاك القدرة على التصنيف، ووجود خط ناظم لاستخدامها. وأشارت إلى أن هناك أيضاً من يتساءل، أنه إذا كان "أسانج" يطالب بالشفافية، هل هو يطبقها على نفسه؟ بالنسبة إلى فياض دفعها موقع ويكيليكس إلى التساؤل: "ألا تدفع الحقيقة والشفافية التامة، إلى الخلط بين الحرية بالشفافية؟" واستنتجت أنه بكل الأحوال، صحيح أن موقع ويكيليكس مدخل لتغيير السياسات، ولا سيما أنه الشعار الذي شكّل نقطة انطلاقته؛ وصحيح أيضاً أنه استغلّ بشكل ممتاز الحرية التي يتغنّى بها الغرب دائماً، وعرف كيف يستخدمها، إلا أن الشفافية، لا تنطبق دائماً على موقعه، إذ يعتريه بعض الغموض. وتساءلت فياض إن كانت عملية فضح الوثائق الدبلوماسية الأميركية، ستمارس ضغطاً على أميركا لتغيّر سياساتها، أو لتغيّر طريقة تبادل المعلومات بينها وبين سفاراتها، أو طريقة الضبط على وثائقها؟ واعتبرت الدكتورة فياض أن موقع ويكيليكس لم يكن شفافاً تماماً، لأنه لم يسرّب جميع الوثائق مرة واحدة، بل سرّب ما رآه مهماً. ولاحظت أنّه عندما بات النظام المصري آيلاً إلى السقوط، سرّب الموقع بطريقة ما أن هناك سبعين مليار دولار في حساب مبارك، وينطبق الأمر نفسه على ليبيا، معتمداً على كبريات الصحف العالمية لتنشر ذلك كونه لا يستطيع ضخ هذه الكميات كلها إلى السوق. فاختار بضع صحف، وهي كانت تقوم بعمل المرشح (أو

الفيلتر) المطلوب، قبل أن تضعه في متناول للناس. واعتبرت أن موقع ويكيليكس أعطى صورة عن العمل الدبلوماسي بما يشمله من كيفية جمع المعلومات، وإجراء المقابلات في الحفلات، إضافة إلى النميمة. ولاحظت أن ذلك ليس بجديد،إذ يعرفه جيداً جميع المؤرخين الذين يعملون على الوثائق القيّمة.

ثم انتقلت إلى الغاية من اختراع الإنترنت، لتشير إلى أنه تم ابتكاره بداية بهدف المراقبة، إذ كان في بداياته في الولايات المتحدة مرتبطاً بوزارة الدفاع. وقد خطر في بال أولئك الذين اخترعوا الإنترنت، أنّه باستطاعتهم مراقبة العالم، وقد توصلوا بالفعل إلى ذلك، وكان ممكناً أن يوصلنا إلى فكرة جورج أورويل George Orwellفي كتابه ١٩٨٤، عن **الأخ الأكبر**. وأضافت أن الملفت كان في كسر الويكيليكس لهذه الهيمنة. واعتبرت أن من يراقب هو في الوقت نفسه مراقب، تماماً مثل ما يحصل في العلوم الفيزيائية، ومثل السجناء الذين يعرفون عن سجّانيهم بقدر ما يعرف السجّانون عن سجنائهم، وبالتالي، الأمر الأساسي الذي حققه موقع ويكيليكس أنه كسر عصر الهيمنة التكنولوجية للولايات المتحدة، وأوجد لها منافسين، بعد أن باتت الملكة التكنولوجية في يد أغلبية الناس. وبهذا المعنى سمت فياض موقع ويكليليكس حدثاً تاريخياً، سيعيد صياغة الفهم والوعي بالسياسة حول العالم، وسيمكّن المواطنين من المراقبة والمتابعة بشكل أكبر.

وتناولت الوثائق التي نشرتها ويكيليكس مشككة بشفافية عملية النشر وإن كانت قد كسرت الهيمنة ومشككة بكونها الطريقة المثلى لتحقيق الديمقراطية، ولا سيما أن الوثائق فضحت وقائع جرت في بلدان ديمقراطية، إلا إنها لم تستطع اختراق البلدان غير الديمقراطية وغير الشفافة. فتلك البلدان يصعب الوصول إليها، ومن الشاق جداًً معرفة نمط عملهم، إلاّ من خلال التسريب المخابراتي الذي قد يقوم به أشخاص ينشقّون عن الأنظمة، بطريقة بعيدة كل البعد عن طريق الشفافية المقصودة. ويبقى حفظ الأسرار في نظر فياض أداة للحكم، لأن أي سلطة تحرص على ألا تفشى أسراها. وفي هذا الصدد، روت فياض حكاية المهندس الآرامي العراقي سنمار، والذي أمره ملك الحيرة النعمان بن امرئ القيس بن عمر اللخمي(وكان يطلق عليه ملك العرب)، ببناء قصر له، فكان له ما أراد وبنى له سنمار قصر الخورنق الشهير. وعند انتهائه من بناء القصر، قال للملك النعمان إن هناك حجرة، لو أزيلت لسقط القصر كله، وأنه لا يعلم مكانها غيره. فما كان من صاحب القصر إلا أن ألقاه من أعلى القصر، كي لا يخبر أحدًا عن تلك الحجرة، ويُعتقد أن هذا السبب في ضرب المثل "جزاؤه جزاء سنمار"، وهو من الأمثلة العربية الشهيرة. واستنتجت فياض أن المعلومة مصدر قوة في العصر الحديث، حتى على مستوى الكائن الحي، وذكرت أن هناك علاقة طردية بين الرقي وبين تبادل المعلومات؛ إذ رأت أن تبادل المعلومات مصدر قوة وسلطة لجميع الكائنات الحية، وللأنظمة السياسية في الوقت نفسه؛ مضيفة أن من يريد أن يحكم يجب أن يخفي ما يعرف، لأن هذا يجعله الأقوى في الوقت

الذي يضعف الآخر. واشارت إلى أن ما نشرته ويكيليكس أكد حقائق كان المحللون قد وصلوا إليها [مؤكدة على الفارق الكبير بين الانطباع وبين معرفة الشيء بشكل مؤكد] باستثناء تسريب صور الحرب في العراق وفي أفغانستان التي فضحت تماماً آليات العمل المتوحش. أما بالنسبة إلى نظرية المؤامرة، فلاحظت فياض أن هناك اليوم تفعيلاً لنظرية المؤامرة، بسبب مواقع الإنترنت، وبسبب التدخلات وغيرها. ولكنها اعتبرت أن أسانج نفسه، من ضمن لعبة نظرية المؤامرة، فهناك من يتهمه بالتآمر، إلا إنه هو أيضاً عندما يعرّف عن نفسه، يتناول تفاصيل، تتعلق بمصادرة الأستراليين لجواز سفره، ولمنعه من دخول الأراضي الأميركية. فركّزت على ظهوره ومظهره وغموضه بشكل عام، إضافة إلى تغيير أسلوبه وطريقة لباسه، من "هيبي" إلى رجل وقور يرتدي بزة سوداء. ورأت فياض، أنه ليس بعيداً كثيراً عن عملية الانخراط في عملية المؤامرة. ولفتت إلى أنه يحاول أن يقدم نفسه، بصورة "نبي الأزمنة"، ويريد أن يختصر كل تاريخ الثوريين والمناضلين بالعالم، مشيرة إلى أنه اختار أن يسكن في السويد وأن يتبع قوانينها، لأن قوانينها تتم بسرية متطورة. وكل هذا ساهم بشكل أساسي بهذه اللعبة، ودوره كان جوهرياً. وأثارت مجموعة من الأسئلة التي طرحتها من وحي موقع ويكيليكس، تتعلق بتمويله غير الواضح، ولا سيما أنه يطالب بشفافية مطلقة، ما يحتّم أن يعرض أيضاً بشفافية مطلقة مصادر تمويله، وهويتها. وشدّدت في النقطة الثانية التي أثارتها على ضرورة حفظ حياة الناس وأسرارهم، مذكّرة بفضيحة بلاك ووتر Blackwater، الجهة الأمنية التي عملت في العراق، أو تسريب الوثائق الخاصة بحرب أفغانستان أو تسريب نص اقتراحات الدنمارك إلى المشاركين في مؤتمر كوبنهاغن للمناخ (شهر كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠)، الذي أتاح للشركات ولكل من يساهم بالتلوث بالدفاع عن نفسه، بعد الإيحاء بأن التلوث لا يتسبب به البشر، بل هو نتيجة دورة cycle مناخية عامة.

واستنتجت فياض أن كل هذه الضجة التي رافقت إطلالة أسانج، سمحت له بالدخول إلى الصحافة من بابها الواسع، خاصة بعد عملية فضح المروحية، فبات يدعى لإلقاء محاضرات في أشهر الجامعات، ما أعاد إلى الذاكرة عملية "بنتاغون غيت".

بعدها ذكرت ما أثار انتباهها متسائلة عن مدى احترام موقع ويكيليكس لقوانين الصحافة، وإن كان من الإنصاف اعتباره جزءاً من الصحافة. وأكدت أن هناك من يتعامل مع الموقع وكأنه جزء من صحافة المعطيات، كونه يوفر المعلومات، ولاسيما أنه نسب إليه الانحرافات التي تنسب بشكل عام إلى ممارسة الصحافة. فأكدت أنه يستحيل إرسال أي شيء لأي كان. إذ يحترم الصحفيون هذا الأمر، فالعاملون في موقع ويكيليكس يصطفون المعلومات بعناية قبل أن يرسلوها. وشددت على أهمية تصنيف المعلومات إذ إن كثرة دفق المعلومات تماماً مثل ندرتها، فالكم الهائل من المعلومات يحتاج إلى قراءة وإلى تصنيف. ولفتت

إلى ضرورة تجنّب الإصابة برهاب الشك والاضطهاد paranoia، كما نبهت إلى أهمية الامتناع عن انتهاك القواعد بشكل عشوائي من دون جني أي فائدة استراتيجية، إذ ماذا يهم الجمهور رأي ساركوزي بشافيز أو بآخرين وغيرهم. أكدت على ضرورة الالتزام بالرزانة، والابتعاد عن الاستعراض، إذ لا يجب عرض كل ما هو سري لأن ليس كل ما هو سري مهماً في الوقت نفسه. وأكدت على أهمية الامتناع عن التشهير، فالمعلومات التي قد تفتقر أحياناً إلى اللياقة لا يجب أن تكون في متناول الجميع. فالحصول على معلومة لا يعنى بالضرورة استخدامها في الفضح والتشهير.

واعتبرت ذلك مثاراً للتساؤل. وانتقلت منه إلى موضوع المراسلات الداخلية، التي تتضمن هي أيضاً مسؤولية، إذ هناك حد لا يمكن تجاوزه لدى إفشاء هذا النوع من المعلومات. ولفتت فياض إلى أنه يجب أن يكون لكشف المعلومات معنى، مشدّدة على الفرق بين قول الحقيقة للدفاع عن المصلحة العامة، أو إفشاء المعلومات بهدف الفضائحية فحسب. من هنا، أكدت على ضرورة تفادي الإدهاش، لأن هناك مسؤولية اجتماعية لكل معلومة يعلن عنها. من هنا، بيّنت فياض أن الصحافة الإنكليزية تميّز بين الوقائع والتعليقات، إذ إن في الصحافة مجالاً للتعليق، وغالباً ما ترد التعليقات في الافتتاحية، ويعرف الناس مسبقاً أن الافتتاحية تمثل رأياً شخصياً، بينما الوقائع هي وقائع، وويكيليكس بهذا الصدد تقدم وقائع.

وتناولت الدكتورة فياض تأثير موقع ويكيليكس على العلاقات بين الدول، فاعتبرت أنه تسبب في إحراجهم، وإن لم يغير كثيراً؛ متساءلة عن خسارة الولايات المتحدة، وخسارة الناس بين بعضهم البعض. وأعطت أمثلة من العالم العربي الذي شهد رؤساء شتموا علناً، لتتم بعدها مصالحة بين الشاتم والمشتوم، مستنتجة أن هذا أمر غير أساسي في العلاقات ولا أهمية له في الديمقراطية ولا صلة له بالشفافية. فالجميع يعرف هذه اللعبة، ولذلك يتسامحون في ما بينهم.

أما بالنسبة إلى موضوع ويكيليكس وإسرائيل؛ فاعتبرت فياض أن إسرائيل معروفة باعتمادها على الإجراءات السرية والتجسّس، إضافة إلى تعدد أجهزة استخباراتها، إذ تعتبر مرجعاً في الأمن والمخابرات؛ فكان بديهياً أن تبدو نظيفة ونزيهة بالنسبة إلى وثائق ويكيليكس. وقد تناولت الصحافة هذا الموضوع كثيراً؛ حتى إن بنيامين نتانياهو قال وفقاً لإحدى الصحف، إنّ حكومته عملت على حماية نفسها من أضرار نشر الوثائق. وشددّت فياض على أهمية التحقق من هذا الموضوع، إذ إنه يشكّل بحثاً قائماً بذاته.

ورأت الدكتورة فياض لدى تناولها **أهمية الويكيليكس والأدوات الجديدة؛** شدّدت على ضرورة إبراز دور المواطن الصحفي، وبخاصة في الأنظمة القمعية ولا سيما في البلدان العربية. فمن دون المواطن الصحفي،

لم يكن أحد ليسمع "بالخضر" في إيران، أو بالمظاهرات والاحتجاجات في تونس وليبيا ومصر. وأشارت إلى دور المواطن الصحفي الذي يصوّر عن طريق هاتفه المحمول، إضافة إلى دور الفضائيات. واعتبرت الدكتورة فياض إن الإنترنت وحده ليس كافياً، ما لم تكن أقنية الجزيرة أو العربية أو الـ بي. بي. سي، أو أي فضائية تقدم في الوقت نفسه المعلومات ذاتها. وسردت كيف كانت ترى في القاهرة كيف يهاجمون المدنيين ويقتلونهم، ما أرّقها حينها وتساءلت كيف للعالم أن يقبل بهكذا مشهد! وأكدت على الأثر العميق لذلك إذ ساهم في جزء من نجاح هذه الثورات، والجميع مشارك.

بعدها انتقلت إلى دراسة اعتبرتها جميلة وقيمة جداً كان بورديو Pierre Bourdieu [عالم اجتماعي فرنسي ١٩٣٠-٢٠٠٢، اهتم بتناول أنماط السيطرة الاجتماعية بواسطة التحليل المادي للإنتاجات الثقافية التي تبرز آليات إعادة الإنتاج المتعلقة بالبنى الاجتماعية] قد أجراها، تناول فيها طرق تعزيز الممارسات الصحفية. أما الخلاصة التي انتهى إليها، فكمنت في الأخلاق وآداب المهنة ethics، إذ ذكرت ادّعاء الجميع بأننا ننعم بالإخلاق، منوّهة بأن الأمر يختلف حين يأتي وقت الممارسة، واعتبرت إنه لا يجب ترك الأخلاق morale، للفرد، إذ لا بد أن تكون من مسؤولية مؤسسات تحث الناس على اعتبار أن الأخلاق وآداب المهنة ضرورية لتحقيق نتيجة أفضل. واستشهدت بالكاتب والسياسي والمؤرخ الإيطالي ماكيافيللي Niccolò di Bernardo dei Machiavelli [١٤٦٩-١٥٢٧، عرف بمؤلفه الشهير "الأمير"]،إذ قال إنه عندما تتمتع الدولة بالأخلاق، فلا بد أن ينعكس إيجاباً على المواطن. فاستنتجت إذاً، إنه من المفروض إنشاء مؤسسات مراقبة مثل "أطباء بلا حدود"، مشيرة إلى إن ذلك ينطبق على ويكيليكس في الوقت نفسه.

أما الفكرة الأخيرة في مداخلة الدكتورة فياض فقد حاولت فيها الإجابة عن سؤال "لماذا أخذ ويكيليكس وأسانج هذه الأهمية؟" وأشارت إلى كتاب "**عقد الريبة**" **لفيلسوفة ايطالية**، ما معناه إن العالم أصبح ضجراً من الفساد ومن الأداء السيء للسياسيين بشكل عام، ولاسيما بعد أزمة عام ٢٠٠٨ التي أثرت عميقاً في الناس وجعلتهم يدينون رؤوس الأموال والتوحش. واختتمت فياض بأن هذا الجزء الكبير من "عدم الرضى" الذي أصاب المجتمعات، هو الذي تسبّب بكل تلك هذه الضجة التي أثيرت بشأن ويكيليكس.

. الدكتورة مي عبدالله

عقّبت عبد الله على موضوع الشفافية والديمقراطية بالنسبة إلى مصدر المعلومات والوصول إليه؛ وأهمية معرفة مصادر التمويل مفسحة المجال الواسع أمام الصحفي الأميركي، ليوضح رؤيته من وجهة نظره، كصحفي متخصص وخبير. ولكن قبل ذلك فتحت باب النقاش لكل باحث، وأناجت مجالاً للأسئلة بشأن ورقة

الدكتورة منى فياض، قبل التوجه إلى الصحفي الاستقصائي والمؤرخ غاريث بورتر، ليقدّم مداخلته بعنوان "**شركات الإعلام الإخبارية ويكيليكس ومشكلة المساءلة**"، إذ سيسعى فيها بورتر توضيح مفهوم الويكيليكس، ومحاولة الإجابة عما إذا كانت قد أنشئت من قبل شخص واحد، وهل قامت تقنياً عليه وحده، ليتطرّق إلى تطورها وإن كانت قد تحولت إلى عمل فريق.

ملخص ورقةالدكتور غاريث بورتر[٢٥]

قدم بورتر المداخلة باللغة الإنكليزية. وكان عنوانها " **شركات وسائل الإعلام الإخبارية: ويكيليكس ومشكلة المساءلة.**"

توجّه بجزيل الشكر الى رئيسة الجلسة، وللمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على دعوته للمشاركة في هذه الندوة التي اعتبرها مهمة جداً، كما هنّأ القائمين عليها في انطلاقتهم الميمونة هذه. وعبّر عن تمنياته الصادقة لهم بالنجاح مستقبلاً كمؤسسة فكرية بحثية عربية جديدة.

بعدها، حرص بورتر على التوضيح إنه يتناولُ هذا الموضوع كصحفي مستقل، لا كصحفي ينتمي إلى شركة صحفية corporate press. وسرد كيف غطّى فيما مضى حرب فيتنام كصحفي مستقلّ يكتب لإعلام بديل، ولوكالة أنباء لا تتسم بالطابع المؤسسي non-corporate وبعيدة عن عمل الشركات. وقد غطّى فيما بعد حروباً أميركية أُخرى مؤدياً الدور ذاته، أي كعضو في الإعلام البديل غير المؤسسي. إذ إنه يراسل منظمة إخبارية غير حكومية غير حكومية واسمها إنْتِرْ بْرِسْ سيرفيس Inter Press Service(أي الخدمات الصحفية البينية) [وهي منظمة عالمية رائدة للأنباء تغطي قضايا مثل التنمية والبيئة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني؛ وهي دأبت منذ انطلاقتها على حمل شعار "منح الصوت لمن لا صوت لهم" a giving“ ”voice to the voiceless، مؤمنة بالمعلومات كعامل للتغيير]. وأكد بورتر إنها منظمة غير حكومية لا شركة إعلامية، إذ لا تمتلك مالاً كافياً لإرساله إلى مناطق الحروب أو لتغطية نفقة رحلات تهدف إلى تناول قضايا دبلوماسية. وفسّر بورتر إنه يجد نفسه مضطراً للاعتماد على مصادر أخرى توفر الدعم له لتغطية

---

[٢٥] صحفي ومحقق ومؤرِّخ. تعتبر كتاباته الأكثر قراءة بين الصحفيين التقدميين في الولايات المتحدة في الأمور التي تختص بالسياسات العسكرية والخارجية الأميركية. قام بالتحقيق في خفايا حروب الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا على مدى السبع سنوات الماضية، كاشفاً عن قصص غير معلنة. له مقابلات على قنوات تلفزيونية عدة كالجزيرة و بريس تي. في. وبي. بي. سي، وروسيا اليوم. وفي وقت سابق غطّى أحداث حرب فييتنام كرئيس مكتب (Dispatch News Service) في السبعينيات. كما نشر مقالات *في New york times, Washington Post, Christian Science Monitor, Foreign Affairs, The Nation, Foreign Policy.* حصل بورتر على درجة الدكتوراه عام ١٩٧٦ من جامعة كورنيل في دراسات جنوب آسيا والسياسة الدولية. وبين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٠ كان أستاذاً للدراسات الدولية في سيتي كوليدج في نيويورك وفي الجامعة الأميركية. ألَّفَ أربعة كتب، آخرها **مخاطر الهيمنة: عدم توازن القوى والطريق نحو الحرب في فييتنام**، الصادر عن جامعة كاليفورنيا عام ٢٠٠٥.

رحلاته، وتشمل تلك المصادر عائلة الصحفي الاستقصائي الأميركي العظيم الراحل إيزيدور فنشتاين ستون Isidor Feinstein Stone [وقد عرف بمهاجمته للمعتقدات السائدة وبتحطيمه للمؤسسات التقليدية] إذ وفرّت له الدعم لعدد من رحلاته إلى دول أجنبية.

وأشار إلى ما أثير مراراً وتكراراً في هذه الندوة بشأن طبيعة ويكيليكس والتساؤل فيما لو كانت تشكّل إعلاماً إخبارياً أم لا. وألمح إلى إنه كان على وشك تناول ذلك الموضوع، إلا إنه عاد وتغاضى عن ذلك في سبيل الهدف الأساس من بحثه ألا وهو دور الإعلام الإخباري كمصفاة (أو مرشّح) filter وسيطة بين الجهة المسرِّبة نفسها،– وهي في هذه الحالة منظمة الويكيليكس التي تولّت نقل الوثائق إلى الإعلام الإخباري–، وبين الجمهور أو جموع القراء والمشاهدين. ولفت إلى إن ما سعى إلى توكيده أكثر من أية مسألة أُخرى، هو إن الإعلام الإخباري قد عمل على تشويه الرسالة المقصود توجيهها، إذ نشر تلك الرسالة بقسوة شديدة. وأوضح إنه اختار أن يركّز بصراحة في ورقته على صحيفة النيويورك تايمز *New York Times* وتغطيتها للوثائق المسرّبة، ليس فقط كونها تشكّل ببساطة دراسة حالة، بل لأنها كانت في الواقع المصدر الإخباري الأساسي ولعلّه الأوحد في الولايات المتحدة عن تلك الوثائق. ولم يكن في وسعه إلا مقارنة تجربة الويكيليكس وتغطية النيويورك تايمز لها، بالواقعة التاريخية لنشر وثائق البنتاغون في بداية السبعينيات، التي كانت واقعة مشابهة تماماً لها إذ إن مسرِّب الوثائق،– وكان المسرّب في هذه الحالة دانيال إلزبرغ Daniel Ellsberg–، كان ينوي التأثير في الرأي العام الأميركي ليجعله يناهض الحرب في فيتنام عبر نشر دراسة وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) التي كشفت عن أسرار كثيرة تتعلّق بالسياسة الأميركية وتضمّنت آلاف الوثائق الحقيقية كجزء من التسريبات.

ولفت بورتر في هذا السياق، إلى أن النيويورك تايمز، وكانت حينها أيضاً هي المؤسسة الإعلامية التي تلقّت أوراق إلزبرغ، أحبطت الهدف الذي سعى إلى تحقيقه إلزبرغ من خلال نشر تلك الوثائق بسبب الطريقة التي غطّت فيها فعلياً أوراق البنتاغون. وشرح بورتر كيف كان إلزبرغ يأمل تغطية وسائل الإعلام الإخبارية، أي النيويورك تايمز، وتوقعّه أن تعكس ما اعتبره هو من وجهة نظره مهماً، ألا وهو تصوير سيل الأكاذيب الجارف وخداع الرأي العام الأميركي التي مارسته حكومات أميركية عدة متعاقبة خلال حقبة حرب فيتنام.

إلا إن النيويورك تايمز قامت بما هو مناقض لذلك تماماً، إذ خصّصت الأيام الثلاثة الأُولى من تغطيتها لأوراق البنتاغون، للعرض التاريخي الرسمي للبنتاغون ولرواية البنتاغون الرسمية، المرتكزيْن أصلاً على أوراق البنتاغون. وأشار بورتر إلى إن رواية البنتاغون قد شوّهت حتماً طبيعة صنع القرار الرسمي، ودافعت

عن موقف وزارة الدفاع الأميركية نفسها في السياسة؛ لا بل أضاف إنها قامت فعلياً بإخفاء حقيقة إن تلك الوزارة نفسها قد اضطلعت بالدور الأساسي في زج الولايات المتحدة في تلك الحرب.

وخلص بورتر إلى إنه كان من الطبيعي أن يخيب أمل دانيال إلزبرغ من تغطية النيويورك تايمز لأوراق البنتاغون، وهذا هو السبب الذي دفعه آنذاك إلى تسليمه بعض الأوراق التي لم تنشر بعد إلى صحيفة الواشنطن بوست*Washington Post* وهي مؤسسة إعلامية أخرى، إلا إن بورتر اعتبر صراحة أن تغطيتها لم تكن مختلفة كثيراً عن تغطية النيويرك تايمز.

وأعلن بورتر أن استنتاجه من تجربة دانيال إلزبرغ وأوراق البنتاغون كمن في كون الشركات الإعلامية الإخبارية مُحبِطة أساساً لهدف الطرف المسرِّب. ورأى الصحفي الأميركي أن التغطية التي حازت عليها أوراق البنتاغون لم ترقَ فعلياً إلى مستوى تحقيق الهدف المنشود منها، أي التأثير الفعلي في الرأي العام بطريقة جذرية جداً لمناهضة حرب في فيتنام. واعتبر أن التغطية أتت مشتتة وارتكزت على الرواية الرسمية للبنتاغون، والتي بالطبع لم تكن مناهضة للحرب، لأن البنتاغون كان ما زال مؤيداً متحمساً لاستمرار تلك الحرب.

بعدها انتقل بورتر لمقارنة تجربة الويكيليكس بتجربة أوراق البنتاغون كونهما متوازيتيْن. وهنا أيضاً، سعى الطرف المُسرِّب، وفي هذه الحالة جوليان آسانج ومنظمة ويكيليكس، لتساهم سجلات الحرب على العراق وأفغانستان، إضافة إلى البرقيات الدبلوماسية، في تحقيق المساءلة؛ وقد اعتمد الطرف الُمسرِّب هذا المصطلح. وكان هذا تماماً ما عناه جوليان آسانج وبوضوح من تسريباته، في ما يتعلّق ببعض التصرّفات غير الأخلاقية وغير القانونية التي كشفت عنها تلك الأوراق بواسطة وسائل الإعلام الإخبارية كي يطلع عليها الرأي العام، وبالتالي توقّع أسانج أن تساهم تلك الوثائق في إحداث تغيير في الرأي العام ما قد يتسبب بإحراج الحكومة كحد أدنى، إنْ لم يكن يتسبب بتغيير سياستها فعلياً.

وتابع بورتر أنه مرة أخرى، أتت تغطية صحيفة النيويروك تايمز، التي كانت المؤسسة الإخبارية الأميركية الوحيدة التي استلمت وثائق الويكيليكس، لتنتقص من غرض الوثائق المسرّبة أو تقوّضه تماماً. وسجّل بورتر ووثّق في بحثه أربع حالات محدّدة تظهر كيف أن صحيفة النيويرك تايمز قامت بتقديم وجهة نظر مغايرة تماماً للأحداث أو للتصرّفات التي عرضتها هذه الوثائق، وأتت مناقضة لما رغب إنجازه مسرّبوها فعلياً. وتابع بورتر توثيقه لهذه الحالات الأربع موضّحاً الطريقة التي شوّهت فيها النيويورك تايمز فعلياً كلاًّ من محتوى الوثائق المسرّبة الرئيسة وسياقها.

أما أولى الوثائق التي ناقشها بورتر فكانت تلك الوثيقة المأخوذة من سجلات حرب العراق والمتعلّقة بهجوم – أو هجوم مخطّط له– على قوّات أميركية في بغداد. وكانت صحيفة النيويورك تايمز سردت تفاصيل قصّة تؤكّد ما قاله الجنرال ديفيد بيترايوس David Petraeus إن هناك إيران توفر دعماً لما سمّاه قوات خاصّة لميليشيات شيعية. وكانت النيويورك تايمز قد أشارت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى تقرير استخباراتي كانت الويكيليكس قد سرّبته إلى الصحيفة هذه. وأشار بورتر إلى أن الوثيقة أفادت إن هناك خطّة يسعى إلى تنفيذها زعيم ميليشيا شيعية هو أزهر الدليمي تقضي بخطف جنود أميركيين في مدينة بغداد. وأشارت الصحيفة إلى أنه تلقّى تدريبه في إيران، وبحسب هذه الرواية، رأت الصحيفة أن خطف جنود أميركيين وقتلهم في مدينة كربلاء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ "يحمل فعلياً بصمات السيد الدليمي."

وأضاف بورتر أن الحقائق كانت مطابقة لادّعاء الجنرال بيترايوس بأن إيران كانت تدعم وحدات ميليشيا شيعية مستقلّة كان أفرادها قد نأوا بأنفسهم عن جيش المهدي بزعامة مقتدى الصدر، وبأن سياسة إيران كان ترمي إلى تقويض حكومة رئيس الوزراء العراقي نور المالكي والإطاحة بها. إلا إن تقرير صحيفة النيويورك تايمز اعتمد على عدد من المغالطات. يكمن أولها في توضيح تلك الوثيقة الاستخباراتية التي استند إليها التقرير إن الدليمي كان خاضعاً "لأحد قادة جيش المهدي"، وهو ما لم تشر إليه صحيفة النيويورك تايمز. وتتناقض حقيقة كون الدليمي تابعاً لأحد قادة المهدي، مع الموقف العسكري الأميركي الرسمي القائل "بمجموعات خاصة" تابعة لإيران في العراق.

ولفت بورتر إن الصحيفة ذكرتْه وكأنه قائد مستقل وبالتالي خاضع لتأثير إيراني مباشر. وأضاف إن صحيفة النيويورك تايمز لم توضّح أيضاً في ما إذا كانت القيادة العسكرية الأميركية قد أقرّت بوضوح بتدريب إيران لقوات خاصّة على إنها مجموعات مستقلة، ومستقلة أيضاً عن جيش المهدي.

وخلص بورتر إلى أن النيويورك تايمز كانت في الواقع توفّر غطاءً للخط العسكري الأميركي في العراق، فبدت الوثيقة مرة أخرى وكأنها تدعم السياسة العسكرية الأميركية، وبالتالي تبرّر الحرب في العراق، على الأقل جزئياً، كونها في نهاية المطاف حرباً بالوكالة ضد الجهود الإيرانية الساعية لتقويض الحكومة العراقية.

أمّا الرواية الثانية التي تناولها بورتر فهي التي أوردتها صحيفة النيويورك تايمز عمّا يعرف بالأمر المبسّط FRAGO fragmentary order [أوامر عسكرية مجزّأة تُعدّل أو تَختصِر الأوامر الأصلية] والذي أقرّ بأنه لا يتم التحقيق في انتهاكات ارتكبتها قوات الأمن العراقية ضد المعتقلين، ما لم تشرف عليها مباشرة القيادة العسكرية الأميركية في العراق. وقد تجاوز هذا الأمر الذي أوردته النيويورك تايمز رفضَ التدخل المباشر

لوقف هذه الانتهاكات المزعومة ضد المعتقلين، إذ وضّح حقيقة الموقف العسكري الأميركي الراضي عن هذه الانتهاكات. إلا أن رواية النيويورك تايمز بشأن موضوع انتهاكات قوات الأمن العراقية ضد المعتقلين جاءت في سياق يخفّف من أثر الكشف عن الأمر العسكري المبسّط هذا، إذ جاء عنوان قصة النيويورك تايمز على النحو التالي: "تفيد سجلات الحرب بأن الأسرى يتعرّضون لأسوأ معاملة على أيدي العراقيين". وهكذا أوحت رواية الصحيفة لقرائها أن قوات الأمن العراقية كانت تعذّب معتقليها بأساليب أفظع من الأساليب التي انتهجتها الولايات المتحدة في سجن أبو غريب، ولاسيما إن كثيرين من القراء يستقرئون فهمهم للرواية من عنوانها الرئيسي في الصحيفة. وأكّد بورتر إنّ المحتوى الفعلي لهذا التسريب، والكامن في كون الأمر المبسّط قد طالب القوات الأميركية بعدم التدخّل في طلب تحقيق ما لم تأمرها القيادة العسكرية الأميركية، لم يرد في رواية الصحيفة إلا في الفقرة الخامسة منها، أي بعد تغطية الموقف الرسمي للقوات الأميركية بشأن الأمر المبسّط المذكور أعلاه.

واعتبر بورتر أن ذلك يشكّل بالطبع خرقاً فاضحاً لكل التوجيهات الصحفية الأكاديمية المتعلّقة بكيفية صوغ مقال إخباري، إذ إنه كان من البديهي أن يرد دور المؤسسة العسكرية في العنوان الرئيسي لمقال صحيفة النيويورك التايمز، إلا إن الأمر لم يكن على هذا النحو. وفي نظر بورتر لم يحدث ذلك صدفةً، إذ أنه رأى أن صحيفة النيويورك تايمز تعمّدت بوضوح تخفيف وقع الرواية التي غطّتها صحف أُخرى مثل صحيفة الغارديان *The Guardian* البريطانية وصحف أخرى بصورة أكثر مباشرة ومصداقية. وجراء ذلك، لم يحظ قراء النيويورك تايمز الأميركيين بالأثر الكامل لهذا الإفشاء، أسوةً بغيرهم من القراء في العالم.

ولفت بورتر أن الرواية افتقرت إلى عنصر رئيس كان من الضروري جداً تغطيته، ألا وهو أن سياق بدايات الحرب العراقية، اتّسم بطبيعة السياسة المذهبية الأميركية إذ كانت القوات الأميركية تنشئ قوات أمن عراقية تعمّدت أن تكون مذهبية في طبيعة تركيبها. واستنتج الصحفي الأميركي إن القوات الأميركية كانت تخطّط لزج قوات أمن كردية وشيعية لمحاربة المتمرّدين السنّة في العراق. وقد شكّلت تلك الخطوة بالطبع أمراً في غاية الخطورة، ما أدى حتماً إلى نوع من الصدام الدموي المذهبي الذي عاشه العراق سنة ٢٠٠٦. إلا إن صحيفة النيويورك تايمز نأت عن ذكر ذلك في تغطيتها.

بعدها انتقل بورتر إلى القصة الثالثة التي اختارها من ضمن البرقيات الدبلوماسية للتركيز عليها في مداخلته، وكان قد أرادها مقدمة لمناقشة الطريقة التي تناولت فيها الصحيفة تلك البرقيات الدبلوماسية. فأشار إلى إن الموضوع المهيمن على تغطية صحيفة النيويورك تايمز كان الدور الإيراني التخريبي، إضافة إلى تهديد إيران لأوروبا وللشرق الأوسط، وتم التطرق بصورة خاصة إلى دور الصواريخ الإيرانية وبرنامج إيران النووي. فأكّد

بورتر أن صحيفة النيويورك تايمز كانت قد كرّست روايتيْها الطويلتين عن البرقيات الدبلوماسية للمسألة الإيرانية، منبّهاً أن القصّتين اللتين نشرتا بداية في اليوم الأول لتغطية البرقيات الدبلوماسية للويكيليكس تناول كلاهما الشأن الإيراني. أما القصة الأولى فكانت عن المسألة الإيرانية بما تشكّله من تهديد لأوروبة والشرق الأوسط من خلال برنامج إيران النووي. وأضاف بورتر أن الرواية الأولى أفادت أن الاستخبارات الأميركية علمت أن إيران تسلّمت من كوريا الشمالية صواريخ تمكّن إيران، وللمرة الأولى، من قصف عواصم أوروبية غربية قد تصل بسهولة إلى موسكو. وأضافت الصحيفة الأميركية أن مسؤولين أميركيين حذّروا من أن الدفع المتقدّم لتلك الصواريخ قد يسرّع في تطوير برنامج إيران للصواريخ البالستية [القذفية الموجّهة] العابرة للقارّات.

واعتبر بورتر إن هذا الإدعاء التهويلي بوجود تهديد محدق لأوروبا مبعثه القذائف الإيرانية الموجّهة، أتى خارج سياق الوثيقة الفعلية، وهي عبارة عن تقرير لاجتماع جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بين خبراء أميركيين وروس بشأن الصواريخ الإيرانية. وأوضح بورتر أن البرقية نفسها كانت قد كشفت أنه على الرغم من إن المندوبين الأميركيين أكّدوا فعلاً إن الولايات المتحدة تعتقد بأن إيران تمتلك تسعة عشر صاروخاً عابراً للقارات من طراز BM٢٥ من كوريا الشمالية، إلاّ أنّ الوفد الأميركي لم يدعم إدعاءه هذا بأي برهان موثّق، لا بل إن الوفد الروسي على العكس من ذلك تماماً قام بدحض جميع المعلومات التي تقدّمت بها الولايات المتحدة من خلال حجج تفصيلية. واعتبر بورتر أن المعلومات التي نشرتها الصحيفة لم تكن سوى قرائن في كل الأحوال.

وتابع بورتر أن الروس نفوا أن يكون هناك تجارب أجريت للصواريخ، إذ لم يتم إجراء أية اختبار لصاروخ من هذا النوع، سواء في إيران أو كوريا الشمالية. ولم تتوافر لدى الأميركيين أية معلومات تدحض هذا الرأي. واستمرّ الروس في الطعن بكلّ ما تقدّمت به الولايات المتحدة. إلا إن صحيفة النيويورك تايمز لم تذكر في روايتها عمّا كشف الروس من حقائق ولم تشر إلى الدحض الروسي للحجج الأميركية في ذلك الاجتماع. لا بل إن الصحيفة الأميركية ذهبت أبعد من ذلك إذ إنها لم تنشر نصّ التقرير الذي تضمّن جميع هذه التفنيدات الروسية في أعداد الصحيفة التي تناولت الطعون الروسية نفسها. ويبدو وفقاً لبورتر إن صحيفة النيويورك تايمز اتفقت مع إدارة أوباما على عدم نشر نصّ تلك البرقية الدبلوماسية. وكانت هذه هي المرة الوحيدة التي يعلم فيها بورتر عن اتفاق بين الصحيفة الأميركية مع إدارة أوباما بهدف حجب إحدى البرقيات الدبلوماسية التي كشفها الويكيليكس.

أما الوثيقة الرابعة والأخيرة التي عرضها بورتر مؤكداً بأنها الوثيقة الأكثر شيوعاً في الشرق الأوسط، وهي مرتبطة بتغطية الصحيفة للبرقيات الدبلوماسية المسرّبة المتعلّقة بوجهات نظر الأنظمة العربية الخليجية بشأن

برنامج إيران النووي، والحاجة المزعومة لتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران. وكانت النيويورك تايمز قد نشرتها في اليوم الأول لتغطيتها تلك البرقيات الدبلوماسية المسرّبة، ما أدّى إلى الزعم بأنّ هذه البرقيات "تكشف كيف وحّد تعاظم قوة إيران بين إسرائيل ودول عربية عدّة لطالما كانت تناصبها العداء، ولاسيّما السعودية، لمواجهة قضية مشتركة" وكان المقصود بهذه القضية المشتركة دعم استخدام القوّة العسكرية في وجه برنامج إيران النووي. وقد حازت تلك القضية على اهتمام خاص لدى نشر عبارة مثيرة نُسِبَتْ إلى ملك السعودية عبد الله يحثّ فيها الولايات المتحدة "على قطع رأس الأفعى". وكانت تلك إشارة واضحة إلى ضرب إيران كونها رأس الإسلام الشيعي في الشرق الأوسط. ومرّة ثانية عمدت القصّة التي نشرتها الصحيفة الأميركية إلى إشاعة رسالة واضحة مفادها أن دول الخليج والعربية السعودية تشاطر إسرائيل رأيها الكامن في الحاجة إلى مهاجمة إيران، إذ دعمت تلك البرقيات الدبلوماسية الفكرة القائلة بأن هذه الدول جميعها تريد الولايات المتحدة و/أو إسرائيل أن تهاجم إيران.

أما مضمون البرقيات المسرّبة فاعتبر بورتر إنه لم يتطرق أحد غيره في الولايات المتحدة إليه إذ كان الوحيد الذي غطى محتواها الفعلي في روايته عن هذه البرقيات. وأفاد إن هذه البرقيات نفسها أشارت بوضوح إلى إن معظم أنظمة الخليج حذرة جداً من فكرة هجوم يشنّ على إيران، إذ أعربت عن قلقها من فكرة هجوم كهذه. صحيح إنه تمت الإشارة إلى ذلك في عدد من الحالات، وراودت الفكرة كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة في بدايات سنة ٢٠٠٦ (فترة ٢٠٠٥– ٢٠٠٦)، فاعتبرا حينها إنه في الإمكان توجيه ضربة قد تكون كافية لاستئصال الخطر الإيراني من دون التسبب بأي مشكلة. إلا إنه مع مرور الوقت، بيّنت تلك البرقيات أن جميع تلك الأنظمة باتت واقعية جداً بالنسبة إلى الخطر الشديد الذي قد ينجم عن مثل هذه الضربة العسكرية لإيران. أما في ما يتعلّق بالبرقية المرتبطة بالسعودية، فقد تعرّض فحواها المتعلّق بلقاء جمع بين قائد القوات الأميركية في العراق وأفغانستان، الجنرال ديفيد بترايوس والملك عبد الله لتشويه صارخ، إذ إن الملك السعودي والمسؤولين السعوديين الآخرين رفيعي المستوى لم يأتوا على ذكر برنامج إيران النووي بتاتاً، إذ كانوا يناقشون موضوع العراق. صحيح إنهم كانوا مهتمين كثيراً بدور إيران في العراق ونفوذها فيه، وعبّروا عن ضرورة بذل الجهود من أجل وضع حد لذلك، إلا إن بورتر أشار إلى إن الخيار العسكري لم يذكر إلا مرة واحدة، ولم يكن الملك السعودي هو من ذكره، بل كل من وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، ورئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس شعبة المخابرات عندما أشارا إلى إنه لا يجب استبعاد الضغط العسكري. ويتطابق هذا الموقف تماماً مع موقف إدارة بوش، إذ إنه كان موقفاً شكلياً ورسمياً تبنته إدارة بوش منذ سنة ٢٠٠٥، إلا إنه لم يكن المقصود منه أن الولايات المتحدة كانت مستعدة فعلياً للقيام بذلك. والسعوديون كانوا يعرفون ذلك تمام المعرفة.

وأضاف بورتر أن جزءاً من السياق كان غائباً عن تقرير الصحيفة، فالسعوديون كانوا يشعرون بالحاجة إلى دعم السياسة الأميركية، إذ إن الولايات المتحدة كانت تدعوهم لمساندة سياستها. وكان الأميركيون يتقرّبون علناً من السعوديين ويعلمونهم بأنهم يريدون منهم أن يعلنوا تأييدهم الرسمي لسياستهم، وهذا تماماً ما أعلنه السعوديون. وهذا الموقف مختلف تماماً عن موقف سعودي يرغب فعلاً في توجيه ضربة إلى إيران.

واختتم بورتر محاضرته بالإشارة إلى إن الحادثتين المذكورتين آنفاً، أي أوراق البنتاغون والبرقيات الدبلوماسية المسرّبة، تؤكدان بوضوح، حقيقة يدركها جميع النقاد الإعلاميين وكل من ينتقد المؤسسات الإعلامية الأميركية، ألا وهي أن الشركات الإعلامية الأميركية، هي جزء من هيكل السلطة السياسية في الولايات المتحدة الأميركية. إذ بيّنت الحادثتان إن الإعلام الأميركي إما يدعم تلقائياً الموقف الرسمي الأميركي من الحروب التي تشنها الولايات المتحدة، أو إنه يؤيد تهديد الحروب، أو أنه قد يتجاوز في بعض الحالات الموقف الرسمي لينتقد موقف الإدارة الأميركية لأنها لا تؤيد الحرب بما فيه الكفاية. وأضاف بورتر أن أولئك الذين تابعوا تغطية صحيفة النيويورك تايمز لموضوع إيران يعلمون جيداً إن الصحيفة الأميركية اتخذت موقفاً نقدياً من إدارة أوباما وكذلك من القائمين على الاستخبارات في الولايات المتحدة لعدم توفيرهم الدعم الكافي لتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران.

وختاماً كان لا بد لبورتر أن يكرّر أن الشركات الإعلامية الأميركية قد أحبطت في الحالتين هدف المسرّبين، وأن النتيجة هذه حتمية بسبب طبيعة الشركات الإعلامية.

. تعليق من الدكتورة مي عبد الله

علقت على ورقة غاريث بورتر بمداخلة قالت فيها: "استمعنا إلى ورقة ناقدة، ارتكزت على قراءة لصحيفة **النيويورك تايمز**، وكيفية تناولها الوثائق، وكيف أنها أخفت معلومات، ولم تقدم تحليلاً، ما يثير التساؤل بشأن مسائل التلاعب وكيفية التعامل الصحفي مع الحقائق. أما بالنسبة إلى السياسة الأميركية ودورها في الإعلام الأميركي؛ فمن المريح الاستماع إلى ناقد وصحفي أميركي يتكلم بموضوعية عن الإعلام الأميركي، ما يشجع على النظر بجدية إلى كيفية عمل هذا الإعلام، وإلى التمعن بوسائل التلاعب وإخفاء الحقائق أو عرضها أو التلاعب بالعقول. هنا تطرح مسألة الشفافية في الويكيليكس. وسألت عن مدى الصدقية لدى الصحيفة التي تستند إلى هذه الوثائق، وكيف تنقل الوثائق ومن ينقلها، مشيرة إلى "الفلترة" التي اعتبرتها حتمية، والتي لا يمكن غض الطرف عنها، لأن هناك وسائل تنقل المعلومات المسربة.

ثم قدّمت العبد الله **الدكتور علاء الشامي،** "أستاذ الإعلام والرأي العام في جامعة عين شمس" المصرية، والذي تحدّث عن: "**ظاهرة تعددية وسائل الإعلام وعلاقتها باستخدام الإنترنت كمصدر مفتوح للمعلومات، وعن تفاعلات الداخل المصري مع تسريبات الويكيليكس**".

ملخص ورقة الدكتور علاء الشامي

وصف الشامي ورقته بالبحثية المؤجلة، لأنها كانت مشروعاً بحثياً مؤجلاً. منذ أن بدأ التفكير فيها حين كان يعمل في جامعة قطر، وذلك إلى حين عودته إلى القاهرة في تموز/يوليو ٢٠١٠، قبل الثورة. وأوضح ذلك بالقول إنه أجل مشروعه هذا لأن المسرح السياسي في مصر كان يعد بسرعة كبيرة لمشروع التوريث. وشهد في هذه الفترة انتخابات برلمانية لم يشهد لها العالم مثيلاً في التزوير؛ فقرر أن يؤجل الشروع في هذه الورقة البحثية، وفضل أن يبحث في علاقة وسائل الإعلام بمشروع التوريث وكيف يمكن أو كيف تعالج وسائل الإعلام المصرية مشروع التوريث؛ وتابع الشامي إنه في حال كان المرء باحثا في مجال الإعلام في مصر وأراد إعداد مشروع عن التوريث، فكان يتهدّده خطر عظيم، فأشار إلى إنه توكّل على الله، وبدأ في الشروع بكتابة الاستمارة البحثية، وكان قد بدأ بالفعل قبل أحداث ٢٥ كانون الثاني/يناير، أي قبل الثورة، وفي الأسبوع نفسه؛ جاءت الثورة، وإذ به يعلن نفسه من المتضررين من الثورة وإن كان قد شغف بالمشاركة فيها." ثم ذكر إنه عاد مرة أخرى إلى المشروع الأول وهو مشروع ويكيليكس. وأشار إنه في الوقت نفسه انتهى قبل قدومه إلى بيروت، من دراسة بحثية حاول أن يوثق فيها وأن يشارك ويتتشارك فيها مع هذه الثورة التي اعتبرها ثورة عظيمة. وصرّح إنه بصدد إنجاز مشروع بحثي آخر سيقوم بعرضه في مؤتمر قادم أو ندوة قادمة في القريب العاجل.

بعدها تلا الشامي ورقته التي أعلن فيها:

"كما تعلمون جميعاً، فإن ظاهرة ويكيليكس، ظاهرة إعلامية، لكنها تنطوي على مضمون سياسي؛ ولذلك فهي ظاهرة إعلامية سياسية." وتابع إنه إذا أردنا أن نفهم أو نلقي الضوء على المشهد الإعلامي السياسي في مصر، فلا بد أن نعثر على تناقض في المصالح وفي الأهداف وفي المضامين. في المشهد السياسي لدينا أقلية سياسية ذات مصالح ضيقة، وآنية، تقابلها أغلبية صامتة، وعزوف جماهيري كبير عن المشاركة في الحياة السياسية. وهذا في ما يتعلق بالدائرة الأولى التي تشكّل المشهد السياسي. أما بالنسبة إلى إطار المشهد الإعلامي، فهناك أيضاً ثنائية شديدة التناقض بين مصادر مفتوحة للمعلومات لا يمكن السيطرة عليها وفيها، وبالكاد يمكن ملاحقة القائمين عليها، في ما يسمى بالواقع الافتراضيvirtual reality، مقابل مصادر مغلقة

شديدة الإغلاق، وملكية أكثر من الملك، لا يهمها في المقام الأول إلا مصالحها الشخصية وتحسين صورة النظام أو الحكومة المصرية.

وأضاف إنه في إطار هذه الثنائية، مشيراً إلى شكل تم عرضه على الشاشة، كان من الطبيعي أن تعتمد الأغلبية الصامتة على مصادر الإعلام المفتوحة بوصفها البديل المتاح. وكان من الطبيعي أيضاً أن تعتمد الأقلية السياسية التي تنعم بالمصالح الضيقة، على المصادر المغلقة في ترتيب أوضاعها. واشار إنه في إطار هذه الثنائية وكي يتسنى له محاولة تفكيكها في إطار النظرية والمشروع البحثي القائم، كان لا بد له من بحث عن إطار تفسيري متكامل، فوجد في الأدبيات الإعلامية ما يسمى بـ hostile media effect، أو ظاهرة الشعور بالعدائية من قبل وسائل الإعلام. أما **المقولة الرئيسية للنظرية** فتتناول مسألة اختلاف تعاطي الجمهور مع المضمون ذاته التي تتطرّق إليه الوسيلة الإعلامية الواحدة، وذلك باختلاف الخلفية الثقافية للجماهير ومواقفها السياسية وطبيعة الانخراط involvement في القضية المثارة وما إلى ذلك. واعتبر إن هذه هي المقولة الرئيسة للنظرية المذكورة أعلاه. وفسّرها بتطبيقها على تناول مشروع التوريث في إطار النظرية إياها، مشيراً إلى اعتبار مجموعة من الحزب الحاكم تعاطي وسائل الإعلام الحكومية ظالماً لمشروع التوريث أو لا يؤيده. في حين أن الأطياف المعارضة كانت تتعاطى مع المضمون الإعلامي نفسه على أنه عداء. هذه هي المقولة الرئيسة للنظرية. أما المسائل الأخرى التي تتناولها النظرية فكثيرة، إلا إنه تساءل أيضاً لماذا تحدث الظاهرة؟ هناك ما يسمى بالسخط السياسي، والتشكيك بصدقية وسائل الإعلام وبقيامها بدورها المناط بها. وأضاف الشامي إن المواقف السياسية والاستغراق في القضايا، كلها دوافع قد تؤدي إلى حدوث الظاهرة، مشيراً أيضاً إلى تأثيرات لاحقة تتعلق بتأثير الشعور بالعدائية التي تمارسه وسائل الإعلام، على إيمان الجماهير بالديمقراطية، أو بديمقراطية الدولة. هذا الشعور بالعدائية أيضاً، يدفع فئات كثيرة من الجماهير إلى القيام بما يسمى بـ political corrective actions، أي القيام بأعمال سياسية تصحيحية عبر الإنترنت أو في الواقع، كي لا تنخدع الجماهير بأن ما تطرحه وسائل الإعلام المعادية أصلاً (من وجهة نظرها) يمثل الرأي السائد، أي يمثل ما يعرف بالـ mainstream. فتقوم الجماهير برد فعل تلقائي، إما عبر الإنترنت أو بالنزول إلى الشارع. وذكر الشامي إن ما أورده هذا هو احتصار شديد لبعض المعلومات الخاصة بنظرية ظاهرة الانحياز العدائي لوسائل الإعلام وفقاً لوجهة نظر المتلقي. وتابع الشامي منتقلاً إلى الحديث عن ويكيليكس فأشار إلى إن الحديث عن ظاهرة وتأثير ويكيليكس أو غيرها من الظواهر، يبقى مجرد فرضيات نظرية، ما لم يستند إلى دليل تجريبي empirical يحاول أن يطبقها أو ينجزها في واقع معين، ويطبقها في قضية معينة؛ لذا ارتأى الشامي إنه كان لا بد من البحث عن **دليل تجريبي** من الواقع. أما **الإشكالية الأولى** للدليل التجريبي وفقاً للشامي فهو إنه متحرك نسبياً، فشرح ذلك بأن النتائج تتغير مع

تحريك العيّنة أو لدى اختيار عينة أخرى بشكل أو بآخر. في حين إن **الإشكالية الثانية**، تكمن في رغبة كل باحث بأن يعتمد ما يسمى بالتعميم، أي يريد أن يخلع ما يتوصل إليه من نتائج على المجتمع كله، إلا أن الشامي اعتبر إنه بالنسبة إلى دراسته عن الثورة المصرية، لم يكن في النهاية ثمة مفر من اختيار مجموعة من الناشطين سياسياً وإلكترونياً في مصر، لمحاولة التعرف على رؤاهم المستقبلية واختبار نفوذ النظرية على تلك العينة المصرية. وشرح **أهداف الدراسة** مفصّلاً: محاولة رصد أفعال الشارع المصري؛ من خلال الاطلاع على آراء الناشطين سياسيًا وإلكترونياً بشأن هذه الظاهرة ومستقبلها، أو الكشف عن رؤاهم بالنسبة إلى المستقبل وتأثير هذه التسريبات على مستقبل العلاقة المصرية – الأميركية. بعدها، انتقل الشامي مباشرة إلى **النتائج**؛ مبيّناً أن النتائج كشفت عن مفارقة سياسية لا تبدو مفاجئة في الحقيقة؛ بمعنى أن المنتمين حزبياً في مصر، أي تحديداً في العينة التي قام بدراستها، والتي بلغت تقريباً حوالى الـ ٤.٥٠ في المئة، في حين أن نحو ٩٥ في المئة أو ٩٦ في المئة من المصريين لا ينتمون حزبياً (معتمداً على وسائل بصرية من خلال عرضه شكليْن على الشاشة) ، ليتبين أن معدلات غير المتهمين بالشأن السياسي العام في مصر، اقتصرت على ٧ في المئة فقط. واستنتج إنه هناك نسبة عالية جداً من المصريين ممن يهتمون بالشأن السياسي العام، في حين أنهم لا ينتمون إلى أي حزب سياسي. ولدى محاولته تفكيك هذه المفارقة؛ وجد إنه من الطبيعي أن يتحدث عن أسباب رئيسة لذلك؛ **أهمها**، ثقافة الحزب الواحد: الحزب الإله، الحزب الحاكم، الذي جمّد الحياة السياسية في مصر على مدار ٣٠ عاماً؛ إذ تحولت الأحزاب السياسية في مصر، طوعاً أو قسراً، إلى مجرد أحزاب ورقية تسعى بالكاد إلى إصدار صحيفة يومية أو أسبوعية أولاً، أو إلى القيام بدور المحلل السياسي لإسباغ ما يسمى بالمشروعية على الحزب الحاكم في أي انتخابات برلمانية أو رئاسية. وانتقل الشامي بعدها إلى نقطة أخرى شارحاً كيف أفرز ذلك المشهد أو بنية النظام السياسي في مصر وتركيبته، خللاً أفضى إلى وجود خيارين على المواطن أن يختار بينهما، في حال كان ناشطاً سياسياً، أو كان رغب في العمل السياسي؛ وهما إما الانضمام إلى الحزب الحاكم أو اللحاق بحركة الإخوان المسلمين. وتابع الشامي أنه ما من شك أن تلك الثنائية أيضاً، يضيق بها الواقع المصري؛ إذ إن المجتمع المصري مجتمع متسامح، وتديّنه هو تدين بسيط. فمن المعروف تاريخياً في مصر أن ثمة تسامحاً دينياً، والبعض يريد أن يشارك في العمل السياسي، لكن ليس من خلال الإخوان المسلمين الذين يمثلون وفق بعض التقديرات، من ١٥ إلى ٢٠ في المئة من المجتمع المصري.

وشرح كيف كان بديهياً في ظل القهر السياسي الموجود في مصر، استخدام فزاعة الإخوان المسلمين لتخويف الخارج والضغط على الداخل. ووفقاً للدكتور الشامي، بقيت هذه الثنائية مستمرة في مصر على مدار الثلاثين عاماً الماضية. واشار إلى النتائج أيضاً التي توصلت إليها الدراسة عن إدراك الأشخاص الذين تناولهم

البحث، وبشكل كبير، لمدى ما تمثله تسريبات ويكيليكس عن مصر من أهمية. إذ إن نحو ٨٠ في المئة أو ٨٨ في المئة من المصريين الذين تناولتهم العينة شددوا على ذلك. ومقابل ذلك رأى ما يقارب خمسة أرباع العينة أن نشر تلك التسريبات سيؤثر بالقطع على مستقبل العلاقة المصرية – الأميركية بشكل سلبي. وعلى الرغم من هاتين النتيجتين، رأى الشامي أنه ثمة اتفاق، أو ثمة انقسام في الرأي العام المصري بشأن مدى تعارض نشر تلك التسريبات أو اتفاق نشرها مع فكرة المهنية أو فكرة العمل، ومواثيق الشرف الإعلامي؛ إذ رأى نحو ٤٠ في المئة أن نشر تلك التسريبات يتعارض مع أخلاقيات العمل الصحفي، في حين أن نحو أقل من ٣٠ في المئة وجدوا عكس ذلك.

ولدى الانتقال إلى الجزء المتعلق بالنظرية؛ بيّن الدكتور الشامي إن نسبة الشعور بالعدائية من قبل وسائل الإعلام مرتفعة للغاية، إذ يتملك نحو ٩١ في المئة من العينة، شعور أن وسائل الإعلام الحكومية تناصبهم العداء بشكل دائم، بغض النظر عن طبيعة القضية التي يتم طرحها. إذ إن هناك إشكاليات ومفاهيم إحصائية لا مجال لتناولها في هذه الندوة. لكن شدّد الشامي إنه كانت هناك مجموعة من الفرضيات التي حاول اختبارها، وقد ثبتت فيها صحة الفرضية الأولى المتعلقة بثمة فوارق إحصائية بين مستخدمي وسائل الإعلام الحكومية، وبين مستخدمي الإنترنت في البحث عن معلومات بشأن تسريبات ويكيليكس. واشار الشامي إن ذلك طبيعي لأن تسريبات ويكيليكس في المقام الأول، ظهرت في الأساس من خلال الإنترنت. كما أثبتت النتائج أيضاً وجود فوارق إحصائية في معدلات الشعور بالعدائية من قبل وسائل الإعلام الحكومية وفي مستواها، إذ إنه مرتفع جداً، في مقابل انخفاض هذا المستوى في ما يتعلق بالإنترنت. في الشكل الأخير (الذي تم عرضه على الشاشة)، يلاحظ لإنه يمكن البدء بالحديث عن السخط السياسي لتفهم طبيعة العلاقة بين الإعلامي والسياسي، لإذ كلما زاد – وفقاً لنتائج البحث – السخط السياسي، زاد الشك والتشكيك في صدقية وسائل الإعلام. ولدى شرح الدكتور الشامي (الشكل المعروض على الشاشة) ليسنتج إنه كلما زاد **السخط السياسي حدّة**، كلما زادت التشكيك في صدقية وسائل الإعلام؛ وكلما ارتفعت نسبة التشكيك في صدقية وسائل الإعلام الحكومية، زاد الاعتماد على الإنترنت كمصدر للحصول على المعلومات بشأن تسريبات ويكيليكس، وزاد مستوى الصدقية المدركة لتلك التسريبات. وتابع الشامي إنه كلما زادت الثقة في صدقية هذه التسريبات عن مصر، زادت معدلات استعداد الأفراد للقيام بأفعال تصحيحية، يحاولون من خلالها توجيه الرأي العام عبر الإنترنت؛ فأضاف إنه كلما زادت معدلات الرغبة في القيام بأفعال تصحيحية عبر الإنترنت، زاد استعداد الناس للتعبير عن القضية ذاتها في الشارع. وتوصل الشامي إلى إن البداية كانت عبارة عن سخط سياسي، انتهى إلى نشاط إلكتروني، والنشاط الإلكتروني أفضى إلى نشاط سياسي، وهذا ما حدث فعلاً في الثورة المصرية.

وخلص الشامي إلى إن المجتمع المصري مجتمع شديد التعقيد، ورأى أن مناقشة أي موضوع لدى محاولة استكشاف بنية العلاقة بين الإعلامي والسياسي هي مهمة شديدة الصعوبة، وتحتاج إلى الكثير من الوقت. فاشار إلى أن مصر احتاجت إلى ما يقارب خمسة آلاف عام، لفهم هذه الحضارة الفرعونية، وذلك بعد أن قام شامبليون بفك رموزها. ووجد الشامي إنه حتى في الثورة الأخيرة في مصر، وبوصفه مطلعاً على الأحداث، كان هناك الكثير من التفاصيل التي ما زالت تحتاج إلى وقت للكشف عنها، وينطبق ذلك على العلاقة التي تربط بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية. وفي سياق العلاقة بين الإعلامي والسياسي، استشهد الشامي بالآية الكريمة ﴿**فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتْ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ**﴾ [**القرآن الكريم**، الآية ١٤، سورة سبأ]؛ مضيفاً إنه في إطار العلاقة بين الدين والسياسة، أشار إلى "المكوّن السياسي" الدكتور أحمد نظيف رئيس الحكومة المصرية، وركن من أركان الحكم السابق، والذي كان وزيراً للاتصالات في الحكومة السابقة، مضيفاً إنه لو كان يعلم أن سعيه الحثيث للمسارعة في إدخال الإنترنت وتحسينه على نحو واسع، سيفضي به – وبالفعل أفضى به– إلى اختياره رئيساً لوزراء مصر، ما كتب نهايته بيده. فأشار إلى أن الدكتور أحمد نظيف الذي كان وزيراً للاتصالات اختير رئيساً للوزراء، ثم أطاح "المكوّن الإعلامي" به وبالنظام السياسي كله. وأضاف في إطار الآية نفسها، لإنه لم يكن ثوار التحرير، يعلمون أن إسقاط نظامهم السياسي، الذي لم يرد توصيفه كونه مغترباً منذ مدة عن مصر، ولم يسع إلى إلصاق النعوت والألفاظ التي قد تكون مسيئة، سيتم بمثل هذه السرعة، وسيكلّف فقط، –وشدّد على كلمة فقط – أربعمئة شهيد (واعتبرها الشامي تكلفة قليلة، إذ إن هذه الدماء الزكية لهي تكلفة قليلة مقارنة بالثورات الأخرى). ففي الوقت الذي يذهب فيه عشرة آلاف مصري ضحايا لحوادث السير كل عام؛ وفي ثمانية عشر يوماً في ميدان التحرير، مات أكثر من ألف شخص في حوادث الطرق؛ لو كان ثوار التحرير يعلمون ذلك ﴿**ما لبثوا في العذاب المهين**﴾ [**القرآن الكريم**، الآية ١٤، سورة سبأ] طوال ثلاثين عاماً.

واختتم الشامي بالنقطة الأخيرة، الذي أعطى رأيه بكون الحل يتمثل في العودة إلى الالتزام بفضيلة المهنية الإعلامية لدى معالجة القضايا المثارة بموضوعية وتوازن كخيار إعلامي استراتيجي. والديمقراطية كخيار سياسي استراتيجي، وإلا فالثورة الشعبية على الإعلامي والسياسي معاً.

. رئيسة الجلسة: الدكتورة مي عبد الله

علّقت رئيسة الجلسة على ورقة الدكتور الشامي بالقول: "قدمنا دراسة ميدانية، ولدينا محاذير دائماً، كما اعترفت أنت بنفسك أن المجتمع المصري معقد، و تحكمه عوامل كثيرة من العوامل السياسية التي تهتم بها، وهي تساهم وتلعب دوراً، بالنسبة إلى مصادر المعلومات، والاستناد إلى نظرية واحدة لا يكفي، اليوم يحدد

موضوع البحث عن جمع بين نظريات أخرى. ويمكن الدخول في نظريات جديدة مرتبطة بعالمنا". ثمّ فتحت باب النقاش والأسئلة.

المناقشات

(٤)

١ الدكتورة لينا الجيوسي

تناولت الدكتورة لينا الجيوسي مسألة الإفادة من تدفق المعلومات و أهمية أرشفتها. وأكّدت إلى الحاجة إلى بحث معنى الوثيقة وأهميتها بما إن ويكيليكس قد قدمت أرشيفاً وثائقيًا. فالوثيقة قد تستعمل في المحكمة، وبالفعل، تم ويتم الآن مقاضاة الحكومة البريطانية على أساس سجلات حرب العراق. وخلصت الدكتورة الجيوسي إلى إن هناك معنى آخر لمجموعة الوثائق التي نشرتها ويكيليكس، لا يتعلّق بالإعلام وبالمعلومات، وبالصحافة، وإنما هو أرشيف يعطي شيئاً مهماً جداً للمؤرخين، شيئاً مختلفاً. وأضافت إن أسانج يدعي بإنه يعطي نموذجاً للصحافة العلمية، ويفسر هذا على أنه إلى جانب التقارير التي تكتب، يعطي البيانات التي تبنى عليها تلك التقارير. وهذا بالطبع هو نموذج البحث العلمي. أما النقطة الثانية، التي ذكرتها الجيوسي فتناولت المصادر المفتوحة، إذ إن هناك كلاماً كثيراً عن المصدر المفتوح، إلا إنه مازال غير واضح ويعتيري معناه بعض الغموض. فالمصدر المفتوح يعني إمكانية المشاركة في البناء والتعليق وإنجاز هذا المشترك العام؛ ولكنه يحتوي على معنيٍ ضيقٍ أكثر، بمعنى التكنولوجيا في المصدر المفتوح، وحين يتم الحديث عادة عن المصدر المفتوح، فهي إشارة إلى التكنولوجيا؛ فالشفرة والكود الخاصين بالمصدر؛ الـ source code، هو معطىً لأي كان حتى يستطيع بناء البرمجيات، أن يبني برمجيات جديدة ويتم التشارك فيها، وهذا كان مهماً جداً للويكيليكس وفقاً للجيوسي. وأضافت إنه بهذه الطريقة استطاعوا أن يؤمنوا طريقة قنوات مركبة تحمي المصدر؛ مشدّدة على أهمية حماية المصدر، إذ إنهم يستعملون المصدر المفتوح بالمعنى التكنولوجي.

٢ . الأستاذ محمد خليفة صديق محمد [٢٦]

[٢٦] حاصل على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة أم درمان/ السودان، والدبلوم العالي في الإدارة العامة من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. يحضّر لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية. عضو مؤسس في المنتدى العالمي للوسطية في الأردن، وعمل نائباً لرئيس إتحاد الإعلاميين الشباب في السودان، وعمل في مجلة **العربي** الكويتية، و**الرابطة** السعودية، وفي عدد من المجلات المحكمة بالسودان مثل مجلة **أفكار جديدة**. وهو أيضاً أستاذ

توجّه محمد خليفة صديق محمد بسؤالين للدكتور علاء الشامي إذ سأله في **الأول**، عن أسباب عدم الاهتمام بالشأن السياسي. وهو أمر ملاحظ في معظم الدول العربية، مشيرًا إلى أن الدكتور علاء حصر الأمر في ثلاثة أسباب معظمها أسباب سياسية، ورأى أنه إلى جانب السياسي، هناك الأمر الاقتصادي والانشغال بالتعليم والمعاش، وهو يؤثر كثيراً في اهتمام العرب بالشأن السياسي. ويضاف إلى ذلك حالة الإحباط العام والقرف من العمل السياسي التي تؤدي أيضاً إلى عدم الاهتمام بالشأن السياسي. أما **السؤال الثاني** فتناول وسائل الإعلام إذ ذكر أن الدكتور الشامي أفصح عن أن تسعين في المئة من العينة، يشعرون أن وسائل الإعلام الحكومية تناصبهم العداء. فتسائل إن كان الشامي قد اعتبر صحيفة **الأهرام** المصرية صحيفة حكومية، إذ أن الكثير من الناس ينظرون إلى **الأهرام** على أنها مستقلة إلى حد ما، فطرح سؤال ما إذا كانت جريدة **الأهرام** والصحف الكبيرة في مصر تعد صحفاً حكومية، على الرغم من أنها تتعامل مع الشأن الحكومي تعاملاً معيناً.

٣ . الدكتور مؤيد الوناوي

علّق المتحدث على كلام الصحفي المشارك "بورتر" حصراً، وتناول التحول في فهم وثائق ويكيليكس، بين الأمس واليوم. واسترجع محادثات اليوم السابق، إذ شكّك بعض الأخوة المتحدّثين، في حقيقة الوثائق المنشورة من حيث التساؤل إن كانت فعلاً حقيقية أم كانت تحتوي على شيء من التضليل. فاعتبر من وجهة نظره كخبير أتيح له أن يطالع كماً كبيراً من هذه الوثائق من خلال موقع ويكيليكس نفسه، ويجري تطبيقات لبعض المسائل، إنه اكتشف أن هذه الوثائق التي اطلع عليها، هي سليمة من ناحية المحتوى والمضمون والأصل. وأشار إن المتحدثين اليوم (اليوم الثاني للندوة) تعاملوا مع مراسلات سليمة دونما تشكيك. فطرح السؤال التالي على بورتر: "بحكم خبرتك الطويلة بميدان الحرب كمراسل ومتتبع، هل قراءتك للوثائق تدعم ما توصلت إليه؟ فدعمك حينئذ يستطيع أن يقطع الشك باليقين، ويحثنا للتعامل معها كمعطى حقيقي".

٤. الدكتورة نهى خلف

بداية، تحدثت نهى خلف باللغة الإنكليزية:

وجهت سؤالها إلى الأستاذ بورتر، منطلقة من أوراق البنتاغون التي قارنها بورتر بوثائق ويكيليكس، إذ اعتبرت إن هناك نقطة في غاية الأهمية في هذا الصدد وهي إن المفكر اليساري نعوم تشومسكي كان الرابط

الرأي العام وإدارة المؤسسات الصحفية والمقالة الصحفية في الجامعات السودانية. وله إصدارات في موضوع الإعلام الجديد واتجاهات الرأي العام لدى الشباب.

بين دانيال ألسبرغ Daniel Ellsberg (مسرّب أوراق البنتاغون) وصحيفة النيويورك تايمز، وهذا ما قد صرّح به مؤخراً تشومسكي نفسه. واعتبرت إن الحدث بحد ذاته مثيراً للاهتمام. إذ يبدو أن تشومسكي أخذ ينفسه أوراق البنتاغون وأعطاها بنفسه إلى صحيفة النيويورك تايمز. وهنا أعلنت أنها تملك معلومتين مختلفتين وتود لو استطاع بورتر توضيحهما لها. إذ إنها قرأت في أحد المقالات إن أسانج توجه إلى أربع صحف ألا وهي صحف لوموند (الفرنسية) وإلباس (الإسباينة) ودير شبيغل (الألمانية) والغارديان (البريطانية)، التي تشاركت بالنشر بالتزامن مع صحيفة النيويورك تايمز الأميركية. إلا إنه في صحف أخرى قرأت الدكتورة خلف إنه اتصل بخمس صحف، واعتبرت إن هذه النقطة في غاية الأهمية، متساءلة إن كان لأسانج علاقة بالمؤسسات الإعلامية متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة، أم تراها الصحافة الأوروبية هي التي سرّبت الوثائق لصحيفة النيويورك تايمز. واعتبرت أن العلاقة بين الوثائق المسرّبة والمؤسسات المتعددة الجنسيات في مسألة مهمة، لذا يجب تناول الفارق بين ظاهرة ويكيليكس وأوراق البنتاغون. وأشارت خلف إلى إنها كانت قد ذكرت في اليوم السابق ندوة عقدتها جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأميركية، والتي كانت قد استضافت ستة خبراء ليتناولوا ظاهرة ويكيليكس، وقد أتيح لها بمشاهدتها على اليوتيوب، ووجدتها مثيرة للاهتمام. وذكرت أن الخبراء تطرّقوا إلى الفارق بين إلزبرغ وويكيليكس والصعوبة التقنية التي كانت واجهت إلزبرغ أثناء عملية التسريب سنة ١٩٧١، من ناحية تصوير الأوراق وسحب كمية هائلة من الأوراق خارج مبنى البنتاغون. واعتبرت أن تسريب أوراق البنتاغون لهو عملية أهم بكثير من تسريب الوكيليكس، كون أوراق البنتغون تضمنت دراسة تم إعدادها، ولم تقتصر على برقيات مسرّبة. وأعادت طرح السؤال بشأن العلاقة التي تربط بين جريدة الغارديان البريطانية والنيويورك تايمز الأميركية وتساءلت عن الوسيط الذي ربط بين الصجيفة والوثائق المسرّبة.

بعدها توجّهت الدكتورة نهى خلف إلى الدكتور علاء لتسأله عن دور الإعلام المصري في تخريب العلاقات العربية في الفترة السابقة مشيرة إلى إنها كانت بالصدفة في القاهرة، عندما حصلت حادثة الجزائر والفيفا ومشكلة كرة القدم. واعتبرت في ما يخصّ الكرة، نشبت حرب بين الجزائر ومصر، وقد أدى الإعلام دوراً فيها.

٥ . سعادة السفير حسن ابو نعمة

قدّم المتحدّث ملاحظاته بشأن ورقة الدكتورة منى فياض(التي ورد فيها نوع من النقد أو التنديد بصاحب موقع ويكيليكس بسبب التعرض للمسائل الشخصية والفضائح)، واشار إلى قولها إنّ الحقيقة أو البوح بالحقيقة يجوز فقط للدفاع عن المصلحة العامة.

واعتبر المتحدث أن صاحب الموقع غير مسؤول عن المحتوى، لأنه في الواقع أخفى الكثير حتى الآن، وإذا كان سيؤاخذ على شيء، فعلى أنه أخفى، أو قام بعملية انتقاء الوثائق المسربة لسبب أو لآخر. قد يعود الانتقاء إلى مواقف خاصة به، أو إلى ضغوط مُورست عليه. وأضاف المتحدّث إنه ليس من حق من تطوع بنشر تلك الوثائق بعد أن حصل عليها، كما ذكرت الدكتورة فياض، أن يختار منها ما يناسب أو لا يناسب؛ فالمسألة ليست مسألة فضائح شخصية أو سلوكاً شخصياً. إذ كل ما ورد في هذه الوثائق له تبعات وعواقب كبيرة جداً على مجمل ما يجري في المنطقة، وأكد المتحدث في مداخلته على حق الناس أن يطلعوا عليها بالكامل. وذكر في مداخلته إنه حتى الآن لم يطلع الجمهور إلا على اليسير منها. لذا أشار إلى أن محاسبة صاحب الموقع، يجب أن تكون على ما هو ناقص منها، إذ لا بد من الانتباه إلى إنه تم الاطلاع على بعض الأسرار المتعلقة بالدول الديمقراطية، في حين غابت أسرار عن الدول غير الديمقراطية. ولفت إلى إن تلك المعلومات قد لا تكون متوافرة. فهو لم يؤلف، ولم يقدم بحثاً ويختار من مادة البحث ما ينطبق على البعض، ولم يقم باستثناء البعض الآخر. وأضاف إنه من حق الجميع الاطلاع على هذه الوثائق، ولا يمكن الانتقاص من أهميتها، بدليل هذه الضجة العالمية التي أثارتها، وبالرغم من أحداث أخرى حصلت بعدها. وأكّد إنه لا يزال لها وقع مستمر وصدى متواصل، وإنه سيمر وقت طويل قبل أن معرفة مقدار ما يترتب على هذه الوثائق من اكتشافات.

٦. الدكتور عزمي بشارة

بداية، توجه بشارة بالشكر الجزيل للأستاذ بورتر على بحثه. وأعلن عن عزم المركز إصدار كتاب يتضمن أعمال هذا المؤتمر، وعن حاجة المركز إلى ما يقل عن اثنتين من الدراسات التجريبية empirical عن الوثيقة، وعن الإعلام في الوثيقة. وتمنى بشارة أن يتعاون بورتر مع المركز العربي، هو وآخرون _قد يختارهم بورتر بنفسه) لإعداد فصولاً في العلاقة بين الوثيقة وكيفية التعامل معها. وتطرق إلى أهمية بذل الجهود لإعداد فصول أخرى في العلاقة بين الوثيقة وكيفية التعامل التجريبي معها، مؤكداً إنه لم يتم القيام بهذا النوع من العمل عربياً حتى الآن. ولفت بشارة إلى نقص كبير في هذا المجال عند الباحثين العرب، على الرغم من أن هذا النوع من العمل بسيط وسهل على طريقة الأبجدية، إذ تماماً مثلما قدّمت الوثيقة في الصحف، لا بد من العودة إلى الموقع من أجل تحقيق دراسة تجريبية.

ثم تحدّث الدكتور بشارة عن الانطباعات عن ويكيليكس والصادرة عن الوسائل الإعلامية، مميّزاً بينها بين الانطباعات الصادرة عن موقع ويكيليكس. وعلّق على بعض ما جاء في بحث الدكتورة فيّاض، إنه لا بد من طرح سؤال "ماذا قدمت الصحافة؟"، واشار إلى أن النقاش مع الوسائل الإعلامية يجب أن يتناول عدداً من

الأسئلة ومنها لماذا استندت إلى هذه الوثيقة لا إلى تلك. وشدّد بشارة على أهمية أن يكون النقاش موجهاً إلى الإعلام الممأسس، حتى في ما يخص ما يسمى القصص المشوّقة juicy stories، وهي القضايا الشخصية وقضايا أخرى، ولا بد من طرح السؤال لماذا ركزت الصحافة على هذه القضايا، وبخاصة في ما يخص القضايا الشخصية. وأكّد إنه لا بد من طرح سؤال "لماذا السفير الأميركي مهتم بهذه القضايا؟". فموقع ويكيليكس ليس هو المهتم وفقاً لبشارة، بل السفير الأميركي هو المهتم. وأشار إلى المساهمات التي كانت قد أثيرت في الجلسة. فذكر التساؤل المتعلق بالموقع ولماذا هو مهتم بهذه القضايا؟ وأكّد أن المهتم بتلك القضايا – مستشهداً بالدكتورة الجيوسي–، هو المهم ولا يغدو تفصيلاً، إذ إنه السلوك الإمبريالي في الموضوع. فتطرّق بشارة إلى إن هناك دولة تريد أن تهيمن وتتدخل حتى في قضايا الناس الشخصية، في حين لم يسع الموقع إلى ذلك. وأشار إلى إن الموقع قام بمهمة نقدية للغاية، إذ كشف أن الولايات المتحدة تستخدم كل الوسائل للهيمنة عالمياً، إذ تجلّت محاولاتها تلك عبر الوثائق المسرّبة في سعيها للسيطرة على أكبر قدر ممكن من الناس، وللهيمنة على العالم، بما في ذلك النفاذ إلى قضايا البشر الشخصية وسلوكياتهم. لذلك رأى بشارة إن النقد يجب أن ينصبّ على الدبلوماسية الأميركية وليس على الموقع، ثم على الصحافة التي اهتمت بهذا وليس بغيره.

وتناول الدكتور بشارة نقطة **ثانية تتعلّق** بمغالطة سائدة تبدو وكأنها ديمقراطية، ولكنها ضد الديمقراطية، مشيراً إلى مغالطة المطالبة بالمساواة بين عنصريْن مختلفين، كالطلب مثلاً من كل الناس أن يدفعوا الضرائب نفسها. ونفى أن يكون ذلك تحقيقاً للمساواة، بل اعتبره عكس المساواة، وإن بدا ظاهرياً كذلك. إذ رأى أن جعل الأشخاص بمداخيلهم المختلفة يدفعون الضريبة نفسها، لا بد أن يعزز التفاوت الاجتماعي الاقتصادي بينهم، بدلاً أن يحقق المساواة. وينطبق الأمر نفسه على مبدأ الشفافية، إذ غالباً ما تطالب الدولة بالتمتع بالشفافية transparency، ويطالب موقع ويكيليكس باعتماد الشفافية هو أيضاً. وشبّه الأمر بمطالبة الحزب باعتماد الديمقراطية. واعتقد أنه من الضروري التنبه إلى هذا الأمر، ولاسيما إنه أمر رائج كثيراً، بخاصة في الثقافة العربية. والديمقراطية هي نظام حكم في الدولة، معتبراً إنه إذا كان الحزب يريد أن يكون ديمقراطياً فهذه قضيته، لأن الدخول إلى الحزب عمل طوعي، ومن لا يعجبه نظام الحزب يستطيع الاستقالة من صفوفه والخروج منه. وأشار إلى إنه مسموح للحزب ألا يكون ديمقراطياً، ومسموح للإنسان ألا ينضم إليه. وانتقل بشارة بعدها إلى المقارنة بالدولة التي لا تشكّل رابطة طوعية، مؤكداً أن الديمقراطية ليست نظاماً في حزب، إذ أن هناك أحزاباً ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، وللمرء حرية اختيار الانضمام أو عدم الانضمام. وضمن السياق نفسه، أشار بشارة إلى إن الشفافية مطلوبة من الدولة أكثر مما هي مطلوبة من الشركة؛ ومطلوبة من الشركة بدرجة أكبر مما هي مطلوبة من العائلة؛ ومطلوبة من العائلة بدرجة أقل مما هي

مطلوبة داخل العائلة، وإن لفت إلى أهمية الشفافية إن كان هناك عنف داخل العائلة، ولكنها تبقى مطلوبة بدرجة أقل مما هي مطلوبة من جهاز الأمن. وتابع بشارة قائلاً إنه ليس هناك ما يسمى بالمساواة في الشفافية في المجتمع، بل هناك درجات من الشفافية، ودرجات من المسؤولية. ولذلك اعتبر بشارة أن القول إن موقع ويكيليكس شفاف ويجب أن يكشف عن مصادر تمويله، ينطوي على مشكلة أيضا. وأشار إلى فرضية التهويل في حال كشف عن مصادر تمويله، واحتمال تخويف من قام بتمويله، واعتبرها بشارة أموراً في الإمكان تفهمها. وشرح بأنهم لا يكشفون عن مصادر تمويلهم لأنهم قد يتعرضون للتهديد؛ وقد يكون أحد مصادر التمويل رجل أعمال، فتتم مقاطعته. لذلك ارتأى بشارة أنه يجب أن يكون هناك قدر من الشفافية، ولكن يستحيل مطالبة كل وكيل في المجتمع، بما تطالب به الدولة. واشار إلى إنه هناك درجات في مثل هذه الأمور، ولا بد من أخذها بعين الاعتبار، لدى استخدام المفاهيم والمصطلحات.

٧ . الدكتور نبيل نايلي [٢٧]

بداية، تحدّث نايلي باللغة الإنكليزية متوجها إلى الصحفي بورتر:

توجه الدكتور نايلي إلى الأستاذ بورتر ليسأله عن معنى توقيت التسريبات الذي اختاره أسانج، في هذه الفترة بالذات، ولا سيما إنه كان يعلم إن المؤسسات الإعلامية الكبرى كانت ستدعم رسالته، مستفسراً إن كان لديه مزيداً من المعلومات عن هذه النقطة بالذات.

واختتم نايلي بسؤال وجهه إلى الدكتور علاء الشامي عن قدر الثورات القادمة في الزمن الافتراضي cybernétique وهل لزام عليها أن تمر عبر الفضاء الافتراضي، متساءلاً عن قدر المجتمعات التي لا تملك التكنولوجيا الافتراضية؟

٨ . الدكتور عبد الوهاب القصاب[٢٨]

---

[٢٧] كاتب وباحث في الفكر الاستراتيجي الأميركي في جامعة باريس. حائز شهادتي الدراسات المعمّقة من جامعة باريس، قسم الحضارة واللغة الإنكليزية، وكذلك قسم العلوم السياسية، والإجازة في اللغة والحضارة الإنكليزية من جامعة باريس. يعّد الدكتوراه بجامعة السوربون– قسم الاستراتيجيات والعلوم السياسية. وهو عضو مؤسس في المنتدى العربي–الأوروبي في باريس. له عدد من الترجمات والكتابات، ونشرت له مجلة **الفكر العربي المعاصر**، بعض مقالاته، وله مقالات في الحقل الاستراتيجي في مجلات وصحف عربية أخرى.

[٢٨] باحث مشارك– منسق البرنامج الاستراتيجي بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ولد الدكتور عبدالوهاب القصاب في بغداد– العراق عام ١٩٤٦، و بعد حصوله على شهادة "الدراسة الثانوية" العامة انضم الى "الكلية العسكرية العراقية" وحصل على شهادة البكالوريوس في "الدراسات العسكرية" بدرجة امتيازعام ١٩٦٦. اتبع دورة دراسية عليا في "أكاديمية كيروف البحرية السوفيتية" وحصل منها على "دبلوم" (معادل للماجستير) في التخطيط البحري بدرجة امتياز وشهادة مترجم اللغة الروسية (١٩٧٠–١٩٧٣). درس "الأركان المشتركة" في "كلية أركان القوات المسلحة الهندية

أثنى الدكتور عبد الوهاب القصاب على ورقة بورتر، معتبرا أنها تضمنت واحدة من أهم الاستنتاجات التي توصّل إليها، والتي تمثل رداً على ما جرى ويجري في العراق حالياً. وقال أن الاعتراف بأن هناك استراتيجية مذهبية تعتمدها الولايات المتحدة الأميركية، يجذب الانتباه في الواقع، لأن كثيرا من العراقيين كانوا قد توصلوا إليها في وقت مبكر، وحاولوا أن يظهروا أن ما يجري على الأرض العراقية هو شيء مستزرع ومنقول من الخارج. واعتبره الدكتور قصاب محاولة لتحقيق هدف واحد وهو محو الهوية العربية للعراق، من خلال تقسيم عرب العراق إلى قسمين ليمسي الجميع عبارة عن أقليات. إذ إن المكونات الثلاثة الرئيسية في العراق هي أقليات في واقع الحال. لأنه ليس لأي من المكوّنات الثلاثة الرئيسية أن يتفوق على مجموع الآخرين، وأعرب الدكتور قصّاب عن ارتياحه الشخصي لما قاله الأستاذ بورتر.

وأضاف القصاب إنه لعل الأستاذ الباحث يعلم، أن سفيراً أميركياً معروفاً مخرّباً ومجرماً سعى من موقعه في أميركا اللاتينية ليقتل الناس، أتى إلى العراق لممارسة الأمر ذاته بحق العراقيين، إذ عمل على تشيكل ميليشيات كانت واضحة للعيان في أول أيام الاحتلال الأميركي. وهذه الميليشيات هي التي تولّت مهمة تأليب المكوّنات الثلاثة بعضها ضد بعضها الآخر.

ثمّ طرح الدكتور القصاب مسألة الانتقائية في الصحافة والوثائق، من خلال ورقة بورتر، معتبرًا أنّ الصحافة اختارت ما تريد نشره. وطرح قصاب مثالاً عن الانتقائية، لافتاً الانتباه إلى الضجة الكبيرة التي تسبّبت بتأليب الرأي العام العالمي، وحرّضت السوق بغية استهداف العراق في الحقبة الأولى من حرب الخليج. وأشار إلى انتقاء جزء من تصريح للرئيس العراقي الراحل، تحدث فيه عن إسقاط أداة الشر إذ قال "أسقطوا أداة الشر"، فأخذوا انتقائياً، الجزء الثاني من التصريح وألّبوا الرأي العام العالمي ضد العراق. ولاحظ أنّه اليوم أيضاً، كما في كل مرحلة من هذه المراحل تتم مواجهة أمراً مماثلاً. ثم علّق قصاب في إشارة واضحة إلى السجون السرية والمعتقلين، مشيراً إلى توظيفها أميركياً عندما استدعت المصلحة الأميركية كشف هذه الحالات، إلا إنها كانت تكشف من دون متابعة للتحقيقات. وجزم قصاب بأنه لن يكون هناك من متابعة مستقبلاً. فتساءل عما جرى للتحقيقات، تساءل عن هوية هؤلاء الضحايا، ليؤكد بذلك أيضاً الانتقائية الواضحة التي يلجأ إليها الجانب الأميركي.

ولنغتون" وحصل منها على شهادة (بي إِ سي) للدراسات العليا (١٩٧٦)"، مع شهادة الماجستير في "الدراسات الدفاعية والاستراتيجية" التي تمنحها جامعة "مدراس" في الهند. انتسب الى "معهد التاريخ العربي للدراسات العليا"، وتقدم للحصول على شهادة الدكتوراه في التاريخ العسكري .كما نال شهادة الدكتوراه في "الدراسات الاستراتيجية"، عن كتابه "المحيط الهندي ودوره في السياسات الدولية والاقليمية"(الدراسة عبر الانترنيت). ترجم العديد من الكتب والبحوث الوثائقية والاستراتيجية، وألف العديد من الكتب التي تهتم بالشأن الاستراتيجي، ومن أهم كتبه المؤلفة: "المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية"، و"التوازن الاستراتيجي للوطن العربي"، وأيضا "التسلح بين المفاهيمية والتطبيق."

وختم القصاب بالإشارة إلى الولاءات المزدوجة لبعض القيادات الموجودة والتي كُشفت أيضاً في مرحلة من المراحل، وكيف تم إغفال هذه الأمور، وتابع معلقًا على ورقة بورتر، مشيراً إلى أن هناك الكثير مما يمكن الإشادة به، وما يمكن أيضاً التعليق عليه، وركّز على أهمية التواصل مع بورتر.

٩. الدكتور أزهار الغرباوي [٢٩]

لفتت الباحثة العراقية أزهار الغرباوي إلى الوثيقة الأولى التي ذكرها بورتر في ما يخص الأحداث في العراق. وأضافت، استكمالاً لحديث القصاب، بأنّ هذه العمليات العسكرية التي كانت مقررة أو الهجوم العسكري الذي قامت به القوات الأميركية، حدثت في العراق في الفترة ما بين شباط/فبراير حتى آذار/مارس ٢٠٠٧، وأطلق عليه تسمية "صولة الفرسان". وأشارت أن هذه العملية كانت عملية موجّهة بالطبع، وكانت حرباً بالوكالة للقوات الأميركية وللقوات الحكومية العراقية، لضرب الميليشيات، وتفكيكها ليس في بغداد فحسب، بل أيضاً في البصرة، وبخاصة أن بصمات إيران واضحة في الحكومة العراقية، بحسب رأي الباحثة. ورأت أن هذه البصمات واضحة الآن في الحكومة العراقية. ورأت الباحثة أن الوثيقة عادية "باعتقادها المتواضع"، إذ إنها صوّرت الدرس الذي يمكن أن تلقّنه الإدارة الأميركية للحكومة العراقية، في حال حاولت تخطي أجندتها أو الخروج عنها. واعتبرت الغرباوي أن الولايات المتحدة قادرة على أن توقف التدخّل الإيراني في العراق في الوقت الذي تريده، واستشهدت بما ذكره الدكتور عبد الوهاب قصاب عن كون الميليشيات كانت تعمل بعلم القوات الأميركية في فترة ما، في محاولة منها تحقيق نوع من التوازن. وخلصت الغرباوي إلى إنه في ظل ما ذكرته هذه الوثيقة، يبرز تساؤل مهم جدا هو التالي: إذا كانت وثائق ويكيليكس موجّهة لإحداث تغيير في سياسات الحكم في المنطقة، فهل جرى استثناء ما يحدث في العراق، أو الحكومة العراقية، من هذه الفرضية؟ أما ما يدفع إلى طرح هذا التساؤل، فكون تسريبات هذه الوثائق ظهرت في الفترة التي وافقت فيها القيادات السياسية في العراق على اختيار الحكومة السابقة نفسها المتمثلة بحكومة المالكي. فتساءلت الغرباوي عن تزامن نشر تلك الوثائق مع تبادل الخدمات بين إيران والولايات المتحدة في العراق تمثل في الحكومة العراقية الأخيرة. إذ واعتبرت أن الهدف من المساعي الأميركية جعل العراق بعد الانسحاب الأميركي العسكري منه، نقطة انطلاق في المنطقة، لشن الحرب على الإرهاب، بثقل أميركي سياسي واستراتيجي ومن ثم تحويلها إلى حرب عالمية.

واتفقت الدكتورة الغرباوي مع الدكتور علاء الشامي بشأن النشاط الإلكتروني، إذ إنها اعتبرته قابلاً للتحول إلى نشاط سياسي، بخاصة في ظل ما يعرف اليوم بالديمقراطية الإلكترونية؛ شارحة إنه في كل النظم

[٢٩] باحثة في مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد.

السياسية توجد ديمقراطية ثقافية ونيابية. واليوم ظهرت هذه الديمقراطية الإلكترونية الذي لجأ إليها شباب مصر لتغيير النظام السياسي، فجعلت من الممكن أن تباشر الشعوب بتشكيل حكومات من خلال جهاز الكمبيوتر ومن خلال الإنترنت. وختمت الغرباوي بأن الديمقراطية الإلكترونية تحاسب هذه الحكومات وتفرض عليها عرض أجنداتها أو برامجها بكل شفافية.

١٠. الدكتورة نهوند القادري عيسى

لاحظت المتحدثة أن في ورقة الدكتور علاء الشامي، تناقضاً بين مدخل الموضوع ومخرجه. فأشارت إلى إنه في المدخل تحدث عن ثنائية بين المشهدين السياسي والإعلامي، وانتهى بجملة بسيطة، تقول بأنهم في مصر ثاروا على الإعلامي وعلى السياسي، ما يعني منطقياً أن الثنائية لم تكن متناغمة، لأن التشابه كان قائماً بين الإعلام والسياسة وكان من الصعب فصلهما بعضهما عن البعض الآخر، وبخاصة أن أصحاب رؤوس الأموال، كانوا من أصحاب السلطة، وهم من يملكون وسائل الإعلام ويديرونها. وتناولت في النقطة **الثانية**، موضوع الانتقائية. فرأت أنّ الانتقائية شملت المستويات كافة، بدءاً بالانتقائية في التسريب، إلى الانتقائية في وضع الأولويات، إلى الانتقائية في من سيبث، والانتقائية في توقيت البث وصولاً إلى الانتقائية في ذهن من يتلقى المعلومات التي أتت من موقع ويكيليكس. أما عن مسألة الشفافية، فأشارت إلى النقاش الدائر بشأن الشفافية المطلوبة من الحكومة، كما هي مطلوبة من الموقع. واعتبرت المتحدثة أنّ الدكتورة فياض اكتفت بطرح الموضوع، في حين أن هناك صراعاً بين الشبكات في العالم، لافتة إلى إن هناك شبكات تنعم بنفوذ يفوق نفوذ الحكومات ونفوذ الموقع. ثم تساءلت عن هوية تلك الشبكات وشفافيتها. وخلصت إلى أن مأزق العالم اليوم يكمن في صراع الشبكات الذي هو فوق الحكومات وفوق الموقع.

١١. الدكتور عماد الشمري

توجّه الدكتور عماد الشمري بملاحظته إلى الأستاذ بورتر، بشأن قوله إن الأميركيين دعموا جهتين معيّنتين في العراق، هما الأكراد والشيعة؛ معتبرا أنه أغفل الجانب التاريخي إذ إنه منذ العام ١٩٢١، أي عندما تشكّلت الدولة العراقية، أفتى العلماء الشيعة بحرمة المشاركة في الحكومة، وبالتالي تكوّنت جهة سياسية وبيئة سياسية عراقية كاملة من جهة معينة. وأضاف إن الأميركيين عندما جاءوا إلى العراق سنة ٢٠٠٣، اكتشفوا أن هناك جهات متعدّدة، وأن هناك سياسيين معارضين جاهزين للتعامل معهم، في حين أنهم فشلوا في إيجاد ممثل للسنة في العراق في تلك الفترة. وقد استغرقت عملية البحث عن هؤلاء الممثلين سبع سنوات، بل إنهم في بعض الأحيان تغاضوا عن الخلفيات السياسية للبعض منهم، واستعانوا بأشخاص كانوا يشكّلون صفوفاً

خلفية في الحزب الحاكم السابق، وقد باتوا اليوم يشاركون بمناصب مهمة في الدولة العراقية. أما الملاحظة الأخرى، فكانت سؤالاً وجهه الشمري للسيد بورتر بشأن قوله إنه لا بد من غربلة للتسريبات، ومفاده: "أي نوع من الغربلة وعلى أي أساس تقوم أو تكون هذه الغربلة؟ هل على أساس كيفية تعاملها مع الحكومات، أم في كيفية إظهارها وتعاملها مع الأمن القومي الأميركي؟".

١٢-الدكتورة منى فيّاض

أكدت الدكتورة فيّاض أن الكثير من وثائق ويكيليكس هي وثائق غير مهمة، إذ غنها تعتقد أن الأزهار لا تُسأل عن كمية الرحيق التي تمنحه ونوعيته، فالنحل هو من يُسأل عن كمية العسل الذي يعطيه؛ وبالتالي أسانج أعطى وثائق، هذه الوثائق أعطاها كما وجدها، سواء كانت مهمة أم غير مهمة، وعلى الباحثين أن يختاروا المهم وأن يميّزوا بين المهم وغير المهم.

١٣. الدكتور بو حنية قوي [٣٠]

في تعقيبه على ورقة الدكتور الشامي تحدث الدكتور قوي، عن الثنائية التي أشار إليها الشامي في **بداية مداخلته** وأوضح فيها أن هناك فئتين: فئة متنفذة سياسياً تستعمل المصادر المغلقة؛ وأخرى مهمشة سياسياً، واعتبرها وجدت في المصادر المفتوحة كونه المصدر الكبير للمعلومات. وأعرب الدكتور قوي عن اعتقاده أن كلمة المصدر لا تستقيم مع كلمة "مغلق"، بمعنى لا يمكن أن الحديث عن مصدر مغلق، إذ يمكن الحديث عن مصدر موجّه ومصدر محدّد ومصدر ممأسس ومصدر مؤقت؛ مشدّداً على إن كلمة المصدر لا تستقيم مع كلمة "مغلق".

أما ملاحظته **الثانية** الموجهة أيضا إلى الدكتور الشامي، فأوجزها بالتالي: "أعتقد أن اختيار عينة من ١٦٣ فرداً غير كافية للخروج بتعميمات ونتائج. ورأى إنه كان من الأجدر الاعتماد في هذه العينة إما على طلبة العلوم السياسية وطلبة الإعلام وأن تتجاوز العينة الـ ٥٠٠ – ٦٠٠ طالب، أو يتم اختيارها من حركات المجتمع، لأن ذلك من شأنه وفقاً للدكتور قوي، الخروج بنتائج أكثر قوة وأكثر صدقية.

---

[٣٠] أستاذ محاضر في العلوم السياسية وعميد كلية الحقوق والعلوم السياسة في جامعة ورقلة بالجزائر. حائز الدكتوراه في العلوم السياسية بنظام الإشراف المشترك بين جامعتي الجزائر وباريس الثامنة عام ٢٠٠٧، والماجستير في الإدارة العامة من الجامعة الأردنية سنة ٢٠٠٧. رئيس تحرير المجلة المحكمة **دفاتر السياسة والقانون**، الصادرة عن كلية الحقوق. شارك في عدد من الملتقيات الدولية والوطنية، ونشر مقالات ودراسات في عدد من الدوريّات. له كتب تحت الطبع، وصدرت له كتب في **تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة**، و**إدارة مؤسسات الدولة في ظل الاقتصاد المعرفي**، و**الاتصالات الإدارية في المنظمات المعاصرة**، و**الإعلام والتعليم في ظل ثورة الانترنت**.

١٤- الدكتور اسماعيل نوري الربيعي

علّق المتحدّث على كلمة "لو" الواردة في استنتاجات ورقة الدكتورعلاء الشامي، وعلى منظومة الأماني المجهضة، الآتية في السياق، أكان السياق التاريخي أو السياق المعرفي. واستغرب القول بأنه "لو كان برج إيفل في بغداد لكانت الدنيا تمطر"، مؤكدا بأن الثورات وحركات التاريخ لا تقاس بمثل هذا القياس الغريب العجيب، يعني ١٠٠.٠٠٠ أو ١٠.٠٠٠ أو ١٠ يقتلون في الطرق، داعيا إلى إعادة النظر في الاستنتاج بالأماني المجهضة.

. الدكتور غاريث بورتر (يرد باللغة الإنكليزية)

توجه بداية بالشكر لأولئك الحاضرين الذين أثنوا على بحثه. وأشار إلى إنه سيحاول الإجابة عن عدة أسئلة بسرعة.

أما السؤال الأول الذي أجاب عنه، فتناول مدى حقيقة وثائق ويكيليكس وإن كان يصدّق بأنها حقيقية، وإن كان يعترف بمصداقيتها، فما هي أسباب موقفه. وأعرب بورتر عن اتفاقه مع تقويم السائل، إذ إنه لا يستطيع الادعاء بإنه قرأ أكثر من عشرات الوثائق منها، إلا إن هذه القراءة أقنعته فعلاً إنها حقيقية وصادقة. فهو لم يلاحظ أي شيء على الإطلاق قد يوحي بأن تغييراً ما، ولو طفيفاً، قد طرأ على الوثائق الأصلية. وقد تمّ تعميمها على القراء عبر الموقع الالكتروني لويكيليكس. وأشار إلى الوثيقة المزيّفة التي نشرت على الموقع وزُعم بأنها وثيقة ويكيليكس، لكنه كان واضحاً إنها لم تكن وثيقة حقيقية، وإنها لم تكن ضمن مجموعة وثائق ويكيليكس، وكانت قد صدرت بصورة منفصلة حينها. وشرح إنه كان بالإمكان معرفة ذلك بمجرّد قراءتها، لأنها توحي بأن هناك خطأ ما فيها. وشدّد إنه لا يرى سبباً في هذه المرحلة يثير الشكّ في مصداقية هذه الوثائق، إذ إنها نشرت على موقع ويكيليكس، وعلى تلك المواقع التي ساعدت ويكيليكس لتتفادى الحجب من قبل حكومة الولايات المتحدة وحلفائها.

وانتقل بورتر بعدها إلى السؤال الثاني الذي اعتبره مهمّاً جدّاً، وفي محلّه، وهو تناول العلاقة بين ويكيليكس وصحيفة النيويورك تايمز *New York Times* وعن طبيعة تلك العلاقة. ورأى الصحفي الأميركي إن منظمة ويكيليكس كانت قد قرّرت في الأصل التعامل مباشرةً مع صحيفة النيويورك تايمز. وتسلّمت الصحيفة فعلاً سجلات الحرب في العراق وسجلات الحرب في أفغانستان. ولكن في الوقت الذي قرّرت فيه منظمة ويكيليكس نشر البرقيات الدبلوماسية، تفاقمت حالة الخصومة بين جوليان آسانج وصحيفة النيويورك تايمز، ومردّ ذلك جزئياً، وفقاً لاعتقاد بورتر، امتعاض آسانج المبرّر من تغطية الصحيفة للوثائق التي كانت قد

استلمتها، بالإضافة إلى إن الصحيفة شنّت علناً هجوماً شخصياً على جوليان آسانج. وفي هذا السياق، أشار بورتر إلى أن عدداً من المشاركين في الندوة كان قد ذكر أخباراً تصف آسانج بأنه كان يرتدي ثياباً رثة أو هبّية [أي إنه لم يكن يأبه بمظهره]، كما لفت إلى حقيقة مفادها أن آسانج كانت تفوح منه رائحة غير طيبّة وإن لم يأت أحد من الحضور على ذكرها.

وشرح بورتر أن السبب في كلّ ذلك أن مجلة النيويورك تايمز *New York Times Magazine* كانت قد شنّت علناً هجوماً شخصياً على آسانج، ما أثار غضب أسانج من الصحيفة فأوقف عنها الوثائق منذ ذلك الحين. إلا أن صحيفة الغارديان *The Guardian* البريطانية التي كانت لا تزال تستلم البرقيات الدبلوماسية من ويكيليكس، قامت بدورها بتسليمها للنيويورك تايمز. وهذا هو سبب نشر النيويورك تايمز للبرقيات الدبلوماسية على الرغم من إن آسانج كان قد حجبها عن الصحيفة في ذلك الوقت. ولذا ووفقاً لبورتر، لا تزال صحيفة النيويورك تايمز محرومة من عطف آسانج ولن تستلم برقيات أخرى إلى أجل غير مسمّى. أما هدف ويكيليكس الآن فيكمن في مدّ صحيفة الواشنطن بوست وصحف ماكلاتشي Mc Clatchy الأميركية ببرقيات إضافية. وهنا أُضاف بورتر ملاحظة شخصية خطرت على باله وهي انه كان اقترح على ويكيليكس وباسم هيئة من الصحافيين المستقلّين طالباً منها تزويده بالبرقيات الدبلوماسية، أو بمجموعة مختارة منها في الوقت نفسه الذي تستلم فيه وسائل الإعلام التجارية الأخرى تلك البرقيات. وعبّر عن ميله للاعتقاد بأن منظمة ويكيليكس سوف تلبيّ ذلك الطلب ولكن من دون اتفاقية رسمية تلزمها بذلك، وأعرب أن هذا هو جل طموحه هو وزملائه. وهو يأمل في الحصول على البرقيات الخاصة بإسرائيل.

وفي إجابته عن السؤال الثالث الذي تناول اختيار الوثائق وفيما إذا كان منظمة ويكيليكس عمدت فعلياً إلى انتقاء وثائق محددة لنشرها على الملأ. وفي هذا الصدد يعتقد بورتر إن منظمة ويكيليكس تسعى إلى نشر جميع البرقيات على الموقع الخاصّ بها. إذ إنها باتت تمدّ وسائل الإعلام الإخبارية بجميع تلك البرقيّات بطريقة أو بأُخرى. واعتبر إن وسائل الإعلام الإخبارية هي التي قامت باختيار الوثائق لتغطيتها ونشرها في الصحف. وعليه، أوضح بورتر إلى إنه هناك انتقائية مورست، ولكن ليس من قبل ويكيليكس بل من قبل وسائل الإعلام الإخبارية.

أما السؤال لماذا اختار آسانج أن يسرّب هذه الأخبار إلى وسائل الإعلام الإخبارية، فاعتبره بورتر سؤالاً بالغ الأهمية. وفي هذا السياق، أعرب عن اعتقاده بناء على ما قاله أسانج نفسه، بأنه لم يكن لديه من خيار آخر. ولفت الصحفي الاستقصائي الأميركي أن أسانج شعر بحاجة إلى إحداث تأثير ملموس قصير المدى يطال الرأي العام، وهو أراده تأثيراً مهماً. وأقرّ بورتر بأن الطريقة الوحيدة لإحداث هكذا تأثير، تُحقّق عادة،

لسوء الحظ، من خلال وسائل الإعلام الإخبارية. واعتبر بورتر أن تلك الخطوة تحمل بعض المجازفة، إذ إن أسانج كان يجازف فعلاً. وأعرب عن اعتقاده بأن أسانج كان ساذجاً، فلفت إلى إنه لم يفهم بأنه ليس من الممكن تسيير الأمور على هذا النحو إلا الآن. وشدّد بورتر على إنه يعتقد أنه حين اتخذ أسانج قراره، كان لا يزال يؤمن بأن ذلك سيعود بالنفع والإفادة، إلا إنه أشار أنه قد غيّر رأيه.

ورأى بورتر أن المسألة التي أثيرت بشأن ويكيليكس وتغطية الحرب في العراق، جديرة بالبحث، ذلك أن الوثائق الخاصة بسجلات الحرب على العراق بدأت بالظهور مع بدء تشكيل حكومة المالكي. وهناك من يقول ويقترح إن هذه الوثائق عكست إلى درجة ما التناغم الإيراني – الأميركي حينه. وأعرب الصحفي الأميركي عن اعتقاده بأن للأمر صلة بفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨، إذ إن الولايات المتحدة وإيران أجريا مفاوضات خلال هذين العامين. ولفت إلى إن المفاوضات تمت بصورة غير مباشرة عبر وسطاء حكوميين عراقيين، ذلك أن حكومة نوري المالكي كان تسعى إلى جعل الولايات المتحدة وإيران تتوصّلان إلى نوع من التسوية بشأن العراق. وأشار بورتر إلى إن الخارجية الأميركية كان مستعدة لدعم هذا المسعى، مضيفاً أنه وفي وقت ما كانت القيادة العسكرية على ما يبدو راضية عن هذا التوجه، إلى أن قام أحدهم في إدارة بوش في مطلع سنة ٢٠٠٨ بتعطيل فكرة التسوية بين الولايات المتحدة وإيران، معترفاً بأن إيران كانت تسعى فعلاً إلى تثبيت الاستقرار في العراق ولا تعمل على تقويضه. واتهم بورتر جازماً أن مكتب ديك تشيني Dick Cheney نائب رئيس الجمهورية حينها، بأنه كان المسؤول عن ذلك، ووصف مكتبه بتجمّع الصقور الباقين في إدارة بوش الذي عطّل آنذاك فكرة التوصل إلى تسوية بين الولايات المتحدة وإيران بواسطة حكومة المالكي. وأكّد بورتر إن هذا هو تفسيره لما جرى.

واختتم بورتر بردّه على السؤال الأخير بشأن الأكراد والشيعة، مشيراً إلى إنه يوافق بالكامل تعليق أحدهم الذي لفت إلى أن وحدهم الأكراد والشيعة هم الراغبون في التعاون مع الولايات المتحدة، لأن السنّة كانوا يمسكون بزمام السلطة. واعتبرها بورتر في صلب الإستراتيجية التي انتهجتها الولايات المتحدة آنذاك، لأنها لم تقو على جعل السنّة يحاربون السنّة بعد انهيار القوات الأمنية التي شكّلوها من الطائفة هذه في غرب العراق في نيسان/إبريل ٢٠٠٤. ولذا التفت الأميركيون آنذاك إلى الميليشيات الشيعية والكرديّة على إنّها أساس الوحدات الأمنية [الشرطة] والعسكرية بغرض التصدّي لانتفاضة سنيّة. وتوقعوا حينها أن تشن قوات الأمن العراقية حملة تعذيب واسعة ضدّ المتمرّدين السنّة المشبوهين. وأضاف بورتر إن الأميركيون رّوجوا بأنهم لن يتدخّلوا، ولن يحرّكوا ساكناً لوقف تلك الممارسات. وأعرب بورتر عن اعتقاده بأن ذلك ساهم في نهاية المطاف في إراقة الدماء على أساس مذهبي بين السنّة والشيعة، وفي بغداد بصورة خاصّة. وألقى بورتر اللوم على

السياسة الأميركية في توقيت تلك الحرب الأهلية المذهبية وهمجيتها، إذ اعتبر جازماً أن الولايات المتحدة كانت توافق على استخدام وسائل التعذيب المؤذية التي لجأت إليها الميليشيات الشيعية في عدد من المدن السنيّة.

. الدكتور منى فياض (ترد)

ردّت الدكتورة فياض على الجدل الذي أثارته ورقتها نافية رغبتها في الظهور وكأنها تعارض ويكيليكس، لكنها أكدت إن هناك أهمية كبيرة تعطى إليه؛ وكل تغيير يحصل يعزا إلى ويكيليكس. وشدّدت أنها كانت تحدّد نسبية دور ويكيليكس والإنترنت، ولا سيما لدى القول بانهما خلف الثورات. فتونس هي أولى الثورات التي كسرت حاجز الخوف، وهذا أمر أساسي لثورة العالم العربي، ولم يكن لويكيليكس ولا للإنترنت دور فيها. وينطبق الأمر نفسه على إيران، إذ إن لديهم استخداماً محدوداً جداً للإنترنت، ولم يقم بهذا التغيير. ودعت فياض إلى عدم التركيز على أمر واحد، مؤكدة وجهة نظرها الشخصية. إلا إنها وعدت بإعادة التفكير في التوجه، مشيرة إلى ما قاله الدكتور عزمي بشارة عن أن الصحف قامت بالانتقاء والاهتمام. ولكن لفتت إلى إنه تم إعطاء ملايين الوثائق، ولا أحد يستطيع قراءتها كلها، إذ لا بد من الاعتماد على وسيط دائماً، ويكون الأمر على ذمة ذلك الوسيط. هذه هي الفكرة الأساسية، ويبقى ما هو انتقائي. وأكدت إنها لم تتبحّر كثيراً في الموضوع، إلا إنها أعطت مثل إسرائيل؛ معربة عن رغبتها في معرفة الكثير عن المتفجرات في العالم، ومن يقف وراءها. إذ لم تتوضح طبيعة الاغتيالات التي حدثت بعد. وأعادت التأكيد على الانتقائية في موضوع نشر الوثائق، دون أن تقصد أنها ضد فضح الحرب في العراق أو أفغانستان، بل على العكس فهذا دور أساسي، لكن عندما يتم إغراق الجمهور بجميع هذه الوثائق والتفاصيل، لا بد من مساعدة آخرين.

. الدكتور علاء الشامي (يرد)

توجّه الشامي بأجوبته بداية إلى الدكتور محمد خليفة، موضّحاً بأنه كان معنياً فقط بالبحث عن العلاقة بين السياسي والإعلامي، إلا إنه بالفعل كان هناك عوامل كثيرة أخرى اقتصادية ودينية؛ لا لافتاً إلى إن الخطاب الديني في مصر ارتكب مصيبة كبرى في معالجته للثورة المصرية، إذ استدعى كل التراث المغلوط لإجهاض الثورة، إلا إن الثورة انتصرت رغم ذلك. بعدها أكد أن **الأهرام**، ليست جريدة مستقلة على الإطلاق، إذ إن **الأهرام**، جريدة حكومية بالرغم من أنها مموّلة من دافعي الضرائب. واستعاد يوم الأربعاء الدامي، يوم خرج الرئيس حسني مبارك معلناً إنه سيموت على أرض مصر، وسيحيا عليها؛ صدرت في اليوم التالي جريدة

الأهرام وهي تحمل مانشيت بفونط ٥٦٠ font، تعلن أن "الشعب يبايع الرئيس"، ونشرت صوراً لتظاهرة في شارع مصطفى محمود بالتحديد.

ونوّه الشامي بملاحظات الدكتورة نهى خلف، في ما يتعلق بوجود دراسة تتكلم عن دور الإعلام المصري في تخريب العلاقة المصرية – العربية، مستذكرا القول العربي الشهير: "لا يستقيم الظل والعود أعوج"، و"إذا أوكّل الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة"، لافتاً إلى أن القول استحال الآن بعد الثورة: "فانتظر الثورة". وأضاف الشامي إن من يجلس على مقاعد **الأهرام** بدلاً من مصطفى أمين، وجلال الدين الحمامصي، هم من طراز ممتاز القط، الذي خرج في مقالة فضيحة تحدث فيها عن "طشّة الملوخية". وهنا وجّه الدكتور الشامي كلامه للأستاذ بورتر شارحاً له باللغة الإنكليزية إن الملوخية طبق مصري، متابعاً إن القط تحسّر في أحد مقالاته على الرئيس مبارك إذ لا يستمتع بأكل الملوخية، كما الشعب المصري كله! وكرّر الشامي مقولة "إذا ولي الأمر إلى غير أهله"، فلننتظر الثورة، لأن هؤلاء الإعلاميين لا يمكنهم أن يعبّروا عن مصالح الشعب، إذ إنهم يعبرون عن مصالح ذاتية. وأضاف إنه أظهرت مؤخرًا، تسريبات ويكيليكس أن شعبية جمال مبارك، قد هبطت إلى معدلات دنيا خلال أزمة أحداث مباراة الجزائر، ليس فقط كتحليل سياسي، بل لأن شقيقه علاء مبارك هو الذي كان قد خطف الأضواء، إذ ظهر وكأنه كان يدافع عن المصريين، وفي ذلك إشكالية كبرى. وأضاف الشامي أن رئيس تحرير **الأهرام** الذي يتقاضى مليون جنيه على الورق رسمياً، لا يمكنه أن يدافع عن الشعب. وخلص إلى إن على كل دولة أن ترتّب أوضاعها وتستعين بكل ما هو متاح أمامها لإحداث التغيير.